

بيرتس يحزّر
حبل مقصلة العمل
وميرتس يصارع للبقاء!

صفحة (٥) ة

تأثير كورونا في
«الأمن القومي»
الإسرائيلي.. عرض عام
لأبرز النقاشات والاستنتاجات

صفحة (٦) ة

الاسرائيلي
المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢٠/٤/٧ م الموافق ١٤ شعبان ١٤٤١ هـ العدد ٤٤٥ السنة الثامنة عشرة

الاسرائيلي
المنتهد

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

إرجاء إقامة حكومة ننتياهو الخامسة إلى ما بعد الفصح العبري وغانتس قد يطلب تمديد مهلة تكليفه!

سلسلة عراقيل وتعقيدات تقف أمام تشكيل حكومة ننتياهو الخامسة ما يجعلها تحت علامة استفهام* في حال أقيمت الحكومة فإن أزماتها السياسية والإدارية ستفجر تباعاً بعد انتهاء أزمة الكورونا *على رأس نقاط الخلاف والأزمات المستقبلية: الموقف من ضم المستوطنات والتعامل مع الجهاز القضائي والمحكمة العليا



(الغيب)

يبدو أن حكومة بنيامين ننتياهو الخامسة، التي سترتكز على الأغلبية التي ضمنها لها بيني غانتس بعد أن شقّ التحالف الأكبر لـ"أزرق أبيض"، ستكون بعد عيد الفصح العبري، الذي يبدأ هذا الأسبوع ويستمر أسبوعاً، ما يعني أن على غانتس طلب تحديد أسبوعين لتكليفه، بموجب ما يتجه له القانون. وقد ظهرت في المفاوضات نقاط خلافية بين الجانبين ستكون لاحقاً نقاط أزمة مستقبلية، حتى وإن تم إيجاد مخرج لها كي يتم إقرار الحكومة. ورغم ذلك، فإن الاعتقاد السائد هو أنه سيتم تجاوز الخلافات في الدقيقة التسعين والحكومة ستقام. وتنتهي فترة الأسابيع الأربعة لتكليف بيني غانتس بتشكيل الحكومة يوم الثلاثاء ١٤ نيسان الجاري، ويجيز له القانون طلب تمديد أسبوعين. لغاية ٢٨ نيسان الجاري، وبعدها ينتقل رئيس الدولة مهمة التكليف لبنيامين ننتياهو، والاتفاق على أن يتولى ننتياهو رئاسة الحكومة أولاً لمدة سنة ونصف السنة ليتعارض مع تكليف غانتس بتشكيل الحكومة.

والنقاط الخلافية الأبرز في المفاوضات هي الموقف من فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على كل المستوطنات ومناطق أخرى في الضفة، إذ يطالب الليكود بالإصرار بتنفيذ قرار الضم، في حين أن غانتس وحزبه «مناعة لإسرائيل»، الذي شكّل من جديد كتلة «أزرق أبيض»، يريد تأجيل الأمر إلى حين وجود موافقة في العالم، أو إبرام «اتفاق سلام نهائي»، وبحسب آخر ما قالته مصادر في حزب غانتس، فإنه من الممكن تجاوز الخلاف حول الضم، من دون تقديم تفاصيل أوضح.

كما أن من بين النقاط الخلافية ما يتعلق بلجنة تعيين القضاة، إذ يطالب الليكود أن يكون له اثنان من السياسيين الأربعة في اللجنة التي تضم ٩ أعضاء، لأن عضوين سياسيين يحق لهما فرض حق النقض (الفيتو) على تعيين أي من قضاة المحكمة العليا المستهدفة أكثر من غيرها من طرف اليمين الاستيطاني.

وقد أدى قرار بيني غانتس وحزبه الانضمام إلى حكومة يرأسها ننتياهو لمدة سنة ونصف السنة، إلى شرذمة في الكتل المعارضة لاستمرار حكم ننتياهو، وأولاً أدى القرار إلى تفكيك تحالف «أزرق أبيض» إلى ثلاث كتل برلمانية، واحدة بقيت تضم حزب «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، وتلم» برئاسة موشيه يعلون، وكتلة ثانية تضم حزب «مناعة لإسرائيل» برئاسة غانتس وحصلت أيضاً على اسم التحالف «أزرق أبيض»، والكتلة الثالثة تضم نائبين من اليمين الاستيطاني في حزب «تلم» وهما في طريقهما لحكومة ننتياهو. وليس هذا فحسب، بل أدى الأمر أيضاً إلى تفكك كلي لتحالف حزبي العمل وميرتس، وبعد أن انشقت النابئة لوري ليفي - إيجيسيس، التي تتراش حزبا صوريا اسمه «غيش»، بعد أيام من إعلان النتائج النهائية، فإن رئيس حزب العمل عمير بيرتس، فكك في نهاية الأسبوع التحالف مع ميرتس، إذ أن بيرتس مع زميله في الحزب إيتسنيك شوملي هما أيضاً في طريقهما إلى حكومة ننتياهو، وسيتوليان حقيقتين من

لأنه في هذه الحالة لن يبقى لكتلة «مناعة لإسرائيل» نواب للعمل البرلماني الجاري والتفرغ للتصويت في الهيئة العامة. ومن أجل حل هذه القضية، فقد تم الاتفاق على توسيع مجال ما يسمى «القانون الترويجي»، الذي يجيز، بصيغته الإسرائيلية، لوزير من كتلة برلمانية حتى ١٢ عضواً، أن يستقيل من عضوية الكنيست، ويحل محله نائب من قائمة حزبه، وفي حال استقال الوزير فإنه يعود إلى عضوية الكنيست. ولكن هذه الصيغة لا تناسب «مناعة لإسرائيل»، الذي خاض الانتخابات بقائمة تحالفية مع حزبه، ويختلط فيها التدرج، بمعنى أنه حينما يستقيل وزير من «مناعة لإسرائيل»، فإن التالي قد يكون نائباً من كتلتى المعارضة، «يوجد مستقبل»، أو تلم»، ولهذا فإن الليكود ومناعة لإسرائيل، يريدان تعديل القانون بشكل مشدّد، من أجل تفكيك حتى قائمة الترشيدات الأصلية للكنيست، وليس فقط الكتلة البرلمانية، ويواجه هذا تعقيدات قانونية. واقترح القانون الجديد هذا يظهر كنوع من فساد الحكم، يضاف له مشروع قانون آخر سترتزه حكومة ننتياهو - غانتس يمنح القائم بأعمال رئيس الحكومة مكانة رئيس حكومة في حال واجه لوائح اتهام، بمعنى

لأنه ليس مطالباً بالاستقالة من منصبه، وهذا من أجل ضمان استمرار ننتياهو في الحكومة عقب انتهاء ولايته بعد عام ونصف العام من تشكيل الحكومة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن غانتس، الذي أعلن أنه سيحارب فساد الحكم، طلب إقامة مقر خاص للقائم بأعمال رئيس الحكومة، لنفسه، أسوة برئيس الحكومة، وهذا بكلفة تصل إلى ٤ ملايين دولار في ثلاث سنوات، وأمام كل هذا، كان غانتس قد تخلى كلياً، بقراره، عن مشروع قانون من شأنه أن يمنع ننتياهو من تشكيل حكومة بعد انتخابات برلمانية تالية كونه يحاكم في قضايا فساد. وهناك شبه اعتقاد لدى كثير من المحللين بأنه حتى في حال إقامة حكومة بنيامين ننتياهو الخامسة بين حزبي الليكود و«أزرق أبيض»، فإنها لن تدوم طويلاً، وهناك من يشكك في أن يأتي الوقت الذي سيتاح فيه لرئيس الحزب الثاني بيني غانتس تولي رئاسة الحكومة، بعد عام ونصف العام من الآن.

[طالع ص ٣]

ننتياهو وغانتس، اللقاء تحت مظلة «كورونا». حصة حقائب «أزرق أبيض»، فيما أعلنت النابئة الثالثة من حزب العمل ميراف ميخائيلي تمرداً على القرار، وأعلنت أنها ستصوت على قرارات الحكومة وقوانينها بموجب ما يتناسب مع برنامج حزبه. وفي حال تشكلت الحكومة برئاسة تناوبية بين ننتياهو وغانتس، فإنها من المفترض أن تركز على قاعدة ائتلافية ثابتة، تضم ٧٧ نائباً من أصل ١٢٠ نائباً، ولكن ليس مؤكداً ما إذا كانت كتلة «يميننا» التي لها ٦ نواب، من ثلاثة أحزاب يمينية استيطانية متطرفة، ستضم إلى الحكومة، لأن توزيعه الحقائق المعلنة تبقّيها مع حقيبة أو اثنتين هامشيتين، كما أن هذا سيخلق أزمة داخلية في الكتلة ذاتها. يضاف إلى هذا أن التشكيلة التي اتفق عليها الحزبان، الليكود و«مناعة لإسرائيل»، وتضم ٣٤ وزيراً، ويكون فيها عدد متساو لكل واحد من الحزبين، تخلق تعقيدات جدية أمام «مناعة لإسرائيل»، الذي له ١٥ نائباً، ويقال إنه سيكون له ١٣ إلى ١٤ وزيراً، ما يعني أن كل نائب ستكون له حقيبة وزارية، ولكن حقيقتين منها سيتولاها نائباً حزب العمل بيرتس - الاقتصاد، وشوملي - الرفاه. ولكن هذا لا يكفي لإنهاء التعقيد،

بينيت لا ينفي قيام الموساد بسرقة معدات طبية من دول أخرى لمواجهة فيروس كورونا!

وأضاف درعي أن الهدف من وراء هذا الإغلاق هو منع أي تحرك بين العائلات والإزام كل مواطن بأن يقضي العيد مع الأشخاص الذين يعيش معهم حالياً. وقبل تصريحات درعي هذه أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها قررت فرض إغلاق على مدن إسرائيلية أخرى بالإضافة إلى بني براك التي تخطتها أغلبية من اليهود المريدوم بسبب انتشار فيروس كورونا فيها. وهذه المدن هي: إلعاء، ومجدال هيميق، وأشكولون، وطبريا، وأور يهودا، بالإضافة إلى عدد من الأحياء في مدينة القدس ومستوطنتي بيتار عيليت وموديعين عيليت في الضفة الغربية. وأفيد أن الطريقة التي ستتبع في الإغلاق ستكون مشابهة لتلك

التي تبنتها حكومة ننتياهو و«أزرق أبيض» في حال أقيمت الحكومة الخامسة ما يجعلها تحت علامة استفهام* في حال أقيمت الحكومة فإن أزماتها السياسية والإدارية ستفجر تباعاً بعد انتهاء أزمة الكورونا *على رأس نقاط الخلاف والأزمات المستقبلية: الموقف من ضم المستوطنات والتعامل مع الجهاز القضائي والمحكمة العليا*

كما ألم مسؤولون كبار في هذا الجهاز، ففي تصريحات لبرنامج «وعودنا» التلفزيوني التي تبثه القناة التلفزيونية ١٢، إلى أن الموساد قام بمثل هذه الفعلة. وقال مدير غرفة العمليات في الموساد للبرنامج: «سيكون هناك نقص كبير في المعدات الطبية في العالم، والناس سيموتون من نقص المعدات، ولكن في إسرائيل لن يحدث ذلك». على صعيد آخر قال وزير الداخلية الإسرائيلي آرييه درعي إن الحكومة تدرس فرض إغلاق شامل في جميع أنحاء إسرائيل عشية عيد الفصح اليهودي الذي يصادف يوم الخميس المقبل، وذلك بغية منع تفشي فيروس كورونا.

استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار ٢٠٢٠:

أكثر من نصف الإسرائيليين متشائمون حيال مستقبل الديمقراطية في إسرائيل في المدى المنظور!

ويمارس الرقابة العامة الجماهيرية، على السلطات الحكومية لتلا تسية هذه استغلال الأزمة وتندرج بها للمساوئ والقيم والديمقراطية. فمع أي الرأيين تتفق أكثر؟ على هذا السؤال، أجابت أغلبية ضئيلة (٥١٪) من الجمهور عامة بأنها تتفق أكثر مع الادعاء القائل بأن الوقت الآن غير ملائم لتنظيم نشاطات احتجاجية ضد السلطات. وقد اتفق مع هذا الرأي، أيضاً، ٥٤٪ من الجمهور اليهودي و٣٩٪ من الجمهور العربي، وهذه النسبة الأخيرة بين المواطنين العرب لا تشمل أغلبية حقاً، لكنها على أي حال أعلى من نسبة الذين يعتقدون (من بين المواطنين العرب) بأنه من الضروري البقاء بالمرصاد حتى في وقت الأزمات (٣٦٪).

وتظهر فجوة كبيرة جداً في هذا الموضوع بين الجمهور اليهودي نفسه، إذ بينت النتائج أن ٨٠٪ من مؤيدي اليسار يعتقدون بضرورة الاحتجاج في وقت الأزمات أيضاً، مقابل ٥٢٪ من مؤيدي الوسط، و١١٪ من مؤيدي اليمين.

شهرية. وهذا الاستطلاع، لشهر آذار الأخير، أجري في الفترة بين ٢٤ و ٢٦ آذار الماضي وشمل ٦١١ رجلاً وامرأة من المواطنين اليهود و١٤٩ رجلاً وامرأة من المواطنين العرب، يشكلون معا عينة قشرية تمثل المواطنين البالغين (في سن ١٨ سنة وما فوق) في إسرائيل. وبخصوص مستقبل الديمقراطية أظهرت نتائج الاستطلاع أيضاً أن ٥٢٪ من الإسرائيليين يعتقدون بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل أصبح اليوم «في وضع خطير جداً»، بينما عرّف ٣٦٪ منهم فقط عن قلقهم و/ أو تشاؤمهم حيال مستقبل الأمن القومي الإسرائيلي. وتنسجم هذه النتائج تماماً مع الرأي السائد بين الجمهور الإسرائيلي عموماً (٥١٪ من الجمهور) بأن الديمقراطية الإسرائيلية تمر اليوم في أزمة خطيرة، حسبما بينت نتائج الاستطلاع.

أظهرت نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار الأخير، والتي نشرت في الثلاثين منه، أن ٥٦٪ من الإسرائيليين «متشائمون» أو «متشائمون جداً» حيال مستقبل الديمقراطية في إسرائيل في المدى المنظور من ناحية أخرى أعربت نسبة مرتفعة جداً من المواطنين الإسرائيليين (٧٣٪) عن شعور بالقلق، بدرجات متفاوتة، إزاء الوضع الاقتصادي خلال الفترة القادمة، حيال الأزمة الاقتصادية التي تجمع التقديرات والتوقعات على أنها ستنتج جراء انتشار وباء الكورونا في العالم وفي أعقابها، كما سجل ارتفاع حاد أيضاً في نسبة المواطنين الإسرائيليين الذين يخشون، بدرجات متفاوتة، إصابتهم هم أنفسهم أو أحد أبناء عائلاتهم بعدوى فيروس الكورونا، إذ بلغت هذه النسبة في آذار ٧٦٪، مقابل ٣٤٪ في شهر شباط السابق [طالع ص ٢]. وهذا المؤشر هو استطلاع للراي بحريه «مركز غولمان للدراسات الراي العام والسياسات» (التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية)، بصورة



(الغيب)

موت بالـكورونا في إسرائيل، وأعراضٌ صعبة على الجسم الاقتصادي.

أزمة «كورونا»:

بنك إسرائيل يستعد لليوم التالي وخبراء يرفضون «صرفاً زائداً» لـ «تقليص عدد الموتى»!

بنك إسرائيل يريد استئنافاً تدريجياً للنشاط الاقتصادي في النصف الثاني من نيسان الحالي* كل التقديرات الاقتصادية تتحدث عن انكماش اقتصادي كبير وزيادة في الدين العام *خبراء في وزارة المالية ومحللون يعترضون على «صرف زائد» من أجل منع موت ٧ إلى ١٠ آلاف شخص بالفيروس في إسرائيل

ورغم هذه الإحصائيات، التي من الممكن أن تكون مؤشراً إيجابياً للحالة الإسرائيلية، إلا أن مصادر في وزارة المالية، وأخرى من بين المحللين، تعترض على ما تصفه بالصرف الزائد، لمنع وفاة ما بين ٧ آلاف إلى ١٠ آلاف شخص آخر. ونقلت صحيفة «كلكاليست» عن مصدر في وزارة المالية قوله إن معدل الوفيات السنوي في إسرائيل في حدود ٤٠ ألف شخص، وعلى ضوء التقديرات السوداوية، سيرتفع عدد الموتى هذا العام إلى ما بين ٥٠ ألفاً وحتى ٦٠ ألف شخص، ما يعني زيادة المعدل السنوي بما بين ٢٥ إلى ٣٣٪.

وقال نائب مدير عام وزارة الصحة، ردا على سؤال، إنه طالما هذه هي التقديرات فلماذا تم وقف النشاط الاقتصادي فاجاب «أن إضافة هذا العدد من القتلى هو حدث مؤلم أكبر من الحروب الإسرائيلية». ولكن ليس هكذا يفكر مسؤولون في وزارة المالية، إذ نقلت صحيفة «كلكاليست» عن أحدكم قوله إنه «في تاريخ البشرية لم يتم حتى الآن اتخاذ قرارات صعبة، لمنع معرقة مسمية من الكثير من الجنود سيموتون. وحسب احتمال زيادة صغيرة نسبياً في الوفيات، فهذا يمكن أن يؤدي إلى تدمير الاقتصاد تماماً».

وتابع المصدر ذاته داعياً حكومته لاتخاذ تدابير سريعة لإنقاذ الاقتصاد، وأن يتم اتخاذ «قرارات شجاعة»، حسب تعبيره، وقال إن رئيس الحكومة يرسل جيشاً إلى معركة، مع معرقة مسمية من الكثير من الجنود سيموتون. وحسب «كلكاليست»، فإن ما يقوله «المصدر» في وزارة المالية يقوله أيضاً مسؤولون آخرون في الوزارة، ولكن كلهم يرفضون كشف هويتهم، وكما يبدو بسبب قسوة ما يتعرضون له.

وتعترض المصلحة الاقتصادية في صحيفة «ذي ماركر» ميراف أربولوزوف على تقديرات وزارة الصحة السوداوية، وتستند إلى مصادر لها في وزارة الصحة تقول إن التقديرات بموت ما بين ٧ آلاف شخص كحد أدنى، و٢٠ ألف شخص كحد أقصى، هي تقديرات مفرطة جداً، وليس هناك يقين من أنها متشقة.

ولكن أربولوزوف تقول: «حتى لو افترضنا أن متوسط معدل الوفيات سيتجاوز ١٠ آلاف شخص، فالحديث يجري عن أشخاص ومستين مرضى جدا، كما أن كلفة علاجهم ستلقى بثقلها على الاقتصاد». وتضيف: «صحيح أن كل شخص هو عالم بأكمله، وكبار السن هم عالم كامل لعائلاتهم، وتقوم الديمقراطية الليبرالية على قدسية الحياة البشرية لكل شخص، مهما كان عمره، وهذا أمر جيد، فمع ذلك، من المستحيل الهروب من الجدل حول كلفة الحياة، خاصة عندما يكون السعر البديل المعني باهظاً للغاية، مما يؤدي إلى تعطيل الاقتصاد بأكمله، ويؤدي إلى خلق خطر فعلي لانهايار دولة إسرائيل، خاصة حوادث الطرق، لأن الميزانيات المقررة لتحسين الطرق الخطرة لن يتم تنفيذها بعد الآن، وارتفاع في عدد الوفيات بسبب تلوث الهواء، لأنه ستتقلص الاستثمارات لتطوير النقل العام، وسترتفع نسبة الجريمة والموت بسبب العنف، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي، وسيكون نقص في ميزانيات برامج الرعاية، وزيادة في إهمال الشباب المعرضين للخطر».

يارون التأكيد عليه من الآن فصاعداً. وحسب يارون، فإنه يجب فتح المطاعم والمحلات التجارية وحتى مراكز التسوق تدريجياً، كما هي الحال في الدول الآسيوية، لساعات محددة، مع الحفاظ على المسافة، وارتداء الأقنعة وزيادة تطبيق تعليمات الوقاية الصحية، فهذه الطريقة تبدأ محركا الاقتصاد، وبالذات محركات النمو الاقتصادي، بالعمل تدريجياً، من خلال توسيع رقعة الاستهلاك، الذي هو حالياً استهلاك أساسي، وبذلك تعود دورة الإنتاج تدريجياً، ما يعني إعادة تدريجية للعاملين إلى أماكن عملهم.

وفرضية يارون هي أنه لن يكون هناك لقاح لفيروس كورونا حتى نهاية العام الجاري، على الأقل، ولذلك من الضروري إيجاد حلول للعودة إلى النشاط الاقتصادي، ولذا طلب يارون وضع خطط لاستئناف النشاط الاقتصادي، بسيناريوهات متعددة، في الفترة القريبة، وحتى مطلع العام المقبل، بحسب وتيرة تدرج الأزمة الصحية. ويرى المحافظ أن عام ٢٠٢٠ هو عام الصرف الحكومي الزائد وزيادة العجز، وعام الركود وحتى الانكماش الاقتصادي، بينما العام المقبل، ٢٠٢١، هو عام استعادة النمو، وفي صلب هذه الفرضية أن تعود الدول الأوروبية والولايات المتحدة إلى نشاطها الاقتصادي، فهاتان المنطقتان تستوردان حمص الأسد الأكبر من الصادرات الإسرائيلية.

وجاءت خطوة يارون بإقامة الطاقم المهني أيضاً بطلب من كبار أصحاب الشركات وأماكن العمل الكبرى، الذين حذروا من أن استمرار الوقف شبه الكلي للنشاط الاقتصادي، سيغني خسائر فادحة أكبر، وتزايد حالات إفلاس لشركات ضخمة، ما يعني استفحال البطالة، بعد انتهاء الأزمة الصحية.

وقال يارون، في مؤتمر صحافي في الأيام الأخيرة «إن الوقت الذي تنتهي فيه الأزمة، يعتمد أولاً وقبل كل شيء على قدرة العالم على التغلب على الفيروس، ومع ذلك فإن السياسة الصحية هي التي ستعطي وتيرة الأزمة وتحدد حجم ضعفها». وبحسب يارون، «هدفنا النهائي هو دعم الاقتصاد والمجتمع لمساعدة المجتمع في اليوم التالي، فبدون الصحة لن يكون هناك اقتصاد، ولكن بدون الاقتصاد لن تكون هناك صحة».

«فليمت نأس أكثر.. ما الضرر؟»

بموازاة هذا، اندلع جدل في الصحافة الاقتصادية حول ما أسموه «جدوى الصرف الزائد، لمنع زيادة عدد الموتى في إسرائيل»، وهذا سؤال نسبته ضحك لمن أسمته «مصادر في وزارة المالية»، ولكن أيضاً جاء على لسان محللين، وظهر الأمر بعناوين كبيرة في الصحف الاقتصادية، مثل صحيفتي «ذي ماركر» و«كلكاليست».

ففي تقديرات وزارة الصحة، بحسب نائب مدير عام الوزارة إيتمار غرطوف، فإن عدد القتلى في إسرائيل، مع انتهاء الأزمة، قد يتراوح ما بين ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف شخص. ومعظم الموتى هم من كبار السن الذين يعانون من أمراض صعبة مزمنة، ونشير هنا إلى أنه يتم نثر الكثير من السيناريوهات السوداوية، مصدرها الأساسي في أروقة الحكم، بينما بعد مرور ثلاثة أسابيع على بدء الإجراءات الصارمة، فإن عدد المصابين التراكمي بلغ عند مطلع الأسبوع (مساء الأحد، ٥ نيسان) أقل من ٩ آلاف مصاب، بمن فيهم المئات الذين تماثلوا للشفاء، كما تدل الإحصائيات التي تصدر مساء كل يوم على تراجع في نسبة ارتفاع عدد المصابين يومياً. وتتراوح نسبة الوفيات، حتى إعداد هذا التقرير، بما بين ٥ إلى ٦ بالألف من إجمالي المصابين، وهذا أقل بعشرة أضعاف من نسبة الموت العالمية، كما أن نسبة من تم وصفهم بالحالة الصعبة هي في حدود ١٨٪ من إجمالي المصابين، وليست حالة كل هؤلاء تعني موتهم جراء المرض.

أقام محافظ بنك إسرائيل المركزي، أمير يارون، في الأيام القليلة الأخيرة، طاقماً لوضع خطة لإعادة النشاط الاقتصادي تدريجياً، بعد عيد الفصح العبري، أي في النصف الثاني من نيسان الجاري. وتقول تقديرات وزارة المالية حالياً، إن الاقتصاد الإسرائيلي سيشهد انكماشاً كبيراً هذا العام، وسيرتفع الدين العام بنسبة كبيرة. وأمام هذا، صدرت أصوات في أروقة المالية وأيضاً على لسان محللين في الصحافة الاقتصادية، تعترض على ما وصفوه «الصرف الزائد»، لمنع موت ٧ آلاف إلى ١٠ آلاف شخص في إسرائيل.

ويحسب تقديرات بنك إسرائيل المركزي، فإنه في حال استمرت فترة توقف النشاط الاقتصادي، حتى نهاية شهر نيسان، فستكون كلفة ذلك حوالي ٥٠ مليار شيكل (سعر صرف الدولار حالياً بمعدل ٣٫٦ شيكل للدولار)، أي حوالي ٣٫٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حال استمر توقف النشاط الاقتصادي الأساسي شهراً آخر، فإن الكلفة ستتضاعف، لتصل إلى ٩٠ مليار شيكل، وهذا يعادل حوالي ٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وتقول ذات التقديرات إنه إذا تم تشديد القيود الحكومية، فإن الأضرار الاقتصادية بحلول نهاية نيسان ستكون ٦٩ مليار شيكل، حوالي ٤٫٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وإذا استمرت القيود الصارمة حتى نهاية أيار المقبل، فإن الكلفة الاقتصادية ستكون قرابة ١٢٧ مليار شيكل، أي حوالي ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ووضعت وزارة المالية تقديرات تدريجية، لحجم خسائر الاقتصاد، في ظروف توقف النشاط الاقتصادي الإسرائيلي، بما في ذلك تقدير تعمق العجز والديون نتيجة لازمة، ودفق مخضبات البطالة لمئات الآلاف الذين يغالبيتهم الساحقة فرضت عليهم إجازات ليست مدفوعة الأجر. والتقديرات هي بحسب وقف النشاط الاقتصادي لـ ٥ و ١١ أسبوعاً، وحسب طبيعة الإغلاق، جزئي أو كامل.

في السيناريو الأول، الذي يصف الوضع الحالي، والذي تستمر فيه الخدمات الأساسية في الاقتصاد، ويتواصل العمل بنسبة ٣٠٪ تقريباً، على أن تستمر الحال ٥ أسابيع، منذ بدءها، في هذه الحالة سيخسر الناتج المحلي ٢٪ بالمجمول. ولكن العجز في الميزانية سيقتفز إلى ٦٫٥٪، وسيرتفع حجم الدين العام إلى ما نسبته ٦٨٪ من حجم الناتج العام، وفي حالة الإغلاق الكامل لعدة أسابيع، سيتراجع النمو في العام الجاري ٢٠٢٠ بنسبة ٦٫٣٪، وسيقتفز العجز إلى ٩٫٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وسيقتفز الدين إلى ٧٤٪ تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي. ومن حيث الحجم المالي، فإن الخسائر تتراوح ما بين ٧٠ مليار إلى ١٣٠ مليار شيكل.

في ظل هذه التقديرات، فإن الطواقم المهنية في وزارة المالية بدأت تفحص مصادر تمويل العجز في الموازنة العامة، إضافة إلى تمويل ميزانيات الشركات والمصالح الاقتصادية، وحسب ما نشر في الصحافة الاقتصادية، فإنه لا مفر من ضمان ما وصفوه «مصادر مالية داخلية»، وهذا يعني تقليصات في الصرف العام، وبضمنها مثلاً تقليص رواتب القطاع العام، ورفع الضرائب على الأجيرين، وتقليص مخصصات اجتماعية، بعد انتهاء الأزمة الصحية. وفي المقابل، فإن محافظ بنك إسرائيل يارون دعا في وقت سابق حكومته لرصد ميزانية ١٥ مليار شيكل، لتوزيعها كمخصصات على الجمهور، وبضمنها مخصصات بطالة، وقد أقام في الأيام الأخيرة طاقماً مهنياً من خبراء ومسؤولي البنك، لوضع خطة لكيفية استعادة النشاط الاقتصادي تدريجياً، فور انتهاء عيد الفصح العبري في ١٥ نيسان الجاري، وطلب يارون من الطاقم دراسة تجارب دول متطورة، بدأت في استعادة النشاط الاقتصادي، مثل هونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية، ففي هذه البلدان، بعد بضعة أسابيع من الإغلاق الكامل، بدأ فتح الاقتصاد تدريجياً، وهذا هو الاتجاه الذي ينوي

استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار ٢٠٢٠:

خشية كبيرة جداً بين الإسرائيليين من عدوى كورونا وقلق عميق حيال المستقبل الاقتصادي!

«مشددة وصارمة جداً» بين المواطنين العرب، ترى الأغلبية (٨٥٪) متفاوتة، إزاء الوضع الاقتصادي خلال الفترة القادمة، حيال الأزمة الاقتصادية التي تجمع التقديرات والتوقعات على أنها ستنشأ جراء انتشار وباء كورونا في العالم وفي أعقابها، كما سجل ارتفاع حاد أيضاً في نسبة المواطنين الإسرائيليين الذين يخشون، بدرجات متفاوتة، إصابتهم هم أنفسهم أو أحد أبناء عائلاتهم بعدوى فيروس كورونا، إذ بلغت هذه النسبة في آذار ٧٦٪، مقابل ٣٤٪ في شهر شباط السابق.

هذه المعطيات وغيرها ظهرت في نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار الأخير، والتي نشرت في الثلاثين منه. وهذا المؤشر هو استطلاع للرأي يجريه «مركز غوطمان لدراسات الرأي العام والسياسات» (التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية) بصورة شهرية. وهذا الاستطلاع، لشهر آذار الأخير، أجري في الفترة بين ٢٤ و ٢٦ آذار الماضي وشمل ٦١١ رجلاً وامرأة من المواطنين اليهود و١٤٩ رجلاً وامرأة من المواطنين العرب، يشكلون معاً عينة قُطرية تمثل المواطنين البالغين (في سن ١٨ سنة وما فوق) في إسرائيل.

وأظهرت النتائج تناسباً واضحاً بين مستوى القلق على المستقبل الاقتصادي ودرجة التقدير لأداء وزارة المالية، فكلما كانت درجة القلق أعلى، كانت درجة التقدير أدنى.

وفي السؤال عن تقييم أداء الشخصيات الرئيسية المركزية، تبين أن المدير العام لوزارة الصحة، موشي بار-سيمان طوف يحظى بدرجة التقدير الأعلى (٦٨٪)، يليه رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو (٥٨٪) ثم وزير الصحة يعقوب ليتسمان (٤٠٪).

واللافت للانتباه هنا، بل المثير، أن المدير العام لوزارة الصحة، بار-سيمان طوف، هو الوحيد من بين الشخصيات الرسمية المركزية الذي يحظى بتقدير إيجابي بين المواطنين العرب (بنسبة ٥٣٪).

ولدى توزيع الجمهور اليهودي إلى معسكرات سياسية - حزبية ودينية، يتضح أن رئيس الحكومة، نتنياهو، ووزير الصحة، ليتسمان، يحظيان بتقدير إيجابي بين أوساط اليمين والمتدينين فقط.

الثقة بـ «جهاز الشاباك» والجهات الحكومية

تطرق استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» في آذار إلى أبعاد القرار الحكومي بتخويل «جهاز الأمن العام» (الشاباك) صلاحية استخدام تقنيات الرصد والمراقبة الأمنية لتعقب وتحديد حاملي فيروس كورونا، وهو ما اعتبرته أوساط إسرائيلية واسعة جداً، سياسية وقانونية، وحقوقية، تطوراً خطيراً جداً بما فيه من تجاوز خطير لخطوط حمراء تخص حقوق الإنسان والمواطن، وفي مقدمتها هنا حقه في الخصوصية وفي عدم الخضوع للمراقبة والرصد الدائمين، دون توفر أية شبهات جنائية بحق.

وتضمن الاستطلاع، في هذا السياق، سؤالاً بالبنسبة التالي: «هل تثق، أم لا تثق، بجهاز الشاباك وبالجهات الحكومية التي تحصل على المعلومات من الهواتف الخليوية الخاصة بالمواطنين أن تستخدم هذه المعلومات لمنع تفشي العدوى بالكورونا فقط، وخلال الأزمة الحالية فقط؟».

في الإجابة على هذا السؤال، قالت أغلبية المواطنين اليهود (٦٣٪) بأنها تثق بجهاز «الشاباك» وبالجهات الحكومية ذات العلاقة (مقابل ٣٢٪ قالوا إنهم لا يثقون)، بينما قال ٣٨٪ من العرب إنهم يثقون (مقابل ٤٥٪ قالوا إنهم لا يثقون بتجهاز «الشاباك» وبالجهات الحكومية بأن لا تستخدم هذه المعلومات إلا في المعركة ضد تفشي وباء كورونا.

في توزيعه الآراء بين المواطنين اليهود، تبين أن الأغلبية من بين المنتمين إلى معسكري اليمين والوسط السياسيين - الحزبيين (٦٨٪) و ٦٠٪ على التوالي) تثق بجهاز «الشاباك» وبالجهات الحكومية ذات الشأن، بينما لا تقول هذا سوى أقلية (٤٥٪) من مؤيدي معسكر اليسار. أخيراً، تطرق استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» في آذار إلى المآزق السياسي الذي تتخبط فيه إسرائيل منذ فترة طويلة، والذي انعكس بثلاثة انتخابات متتالية للكنيست الإسرائيلي في غضون أقل من سنة واحدة، دون أن تفضي هذه الانتخابات، حتى الآن - إلى تشكيل حكومة إسرائيلية قادرة على الحياة. وفي هذا السياق، تبين من نتائج الاستطلاع أن ٥٧٪ من الجمهور الإسرائيلي يؤيدون تشكيل «حكومة وحدة قومية» أو «حكومة طوارئ قومية» بمشاركة حزبي «الليكود» و«إزرق أبيض» (قبل تفككه) وعلى أن يكون تناوب على رئاسة الحكومة بين رئيسي هذين الحزبين، بنيامين نتنياهو وبنيامين غانتس، في المقابل، قال ٣٦٪ إنهم يرغبون في أن يكون نتنياهو رئيساً للحكومة الجديدة، أولاً، ثم يتنازل لغانتس، بينما قال ٢١٪ إنهم يرغبون في عكس ذلك - أن يكون غانتس رئيساً للحكومة أولاً، ثم يتنازل لنتنياهو.

وبينما قال ١٣٫٥٪ إنهم يؤيدون حكومة يمينية برئاسة نتنياهو فقط، قال ١٣٪ إنهم يؤيدون حكومة «وسط - يسار» برئاسة غانتس فقط.

أعربت نسبة مرتفعة جداً من المواطنين الإسرائيليين (٧٣٫٥٪) عن شعور بالقلق، بدرجات متفاوتة، إزاء الوضع الاقتصادي خلال الفترة القادمة، حيال الأزمة الاقتصادية التي تجمع التقديرات والتوقعات على أنها ستنشأ جراء انتشار وباء كورونا في العالم وفي أعقابها، كما سجل ارتفاع حاد أيضاً في نسبة المواطنين الإسرائيليين الذين يخشون، بدرجات متفاوتة، إصابتهم هم أنفسهم أو أحد أبناء عائلاتهم بعدوى فيروس كورونا، إذ بلغت هذه النسبة في آذار ٧٦٪، مقابل ٣٤٪ في شهر شباط السابق.

هذه المعطيات وغيرها ظهرت في نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر آذار الأخير، والتي نشرت في الثلاثين منه. وهذا المؤشر هو استطلاع للرأي يجريه «مركز غوطمان لدراسات الرأي العام والسياسات» (التابع للمعهد الإسرائيلي للديمقراطية) بصورة شهرية. وهذا الاستطلاع، لشهر آذار الأخير، أجري في الفترة بين ٢٤ و ٢٦ آذار الماضي وشمل ٦١١ رجلاً وامرأة من المواطنين اليهود و١٤٩ رجلاً وامرأة من المواطنين العرب، يشكلون معاً عينة قُطرية تمثل المواطنين البالغين (في سن ١٨ سنة وما فوق) في إسرائيل.

العرب أقل خشية من العدوى وأكثر قلقاً على الوضع الاقتصادي

الارتفاع الحاد في معدلات الخشية من الإصابة بالعدوى سجل بين المواطنين اليهود بشكل خاص، إذ ارتفعت هذه النسبة من ٣٠٪ في شهر شباط إلى ٧٦٪ في شهر آذار، بينما ارتفعت بين المواطنين العرب في إسرائيل من ٥١٪ في شهر شباط إلى ٧٠٪ في آذار.

وبينت نتائج الاستطلاع اختلافاً واضحاً في الخشية من الإصابة بعدى فيروس كورونا ما بين الرجال والنساء، إذ قالت ٨١٪ من النساء اليهوديات (مقابل ٧٦٪ من النساء العربيات) إنهن يخشين إصابتهم أو أحد أفراد العائلة بالعدوى، مقابل ٧٢٪ من الرجال اليهود و ٦٦٪ من الرجال العرب.

لكن الخشية والقلق بين الجمهور الإسرائيلي لا يقتصران على احتمال الإصابة بعدوى الفيروس فقط، وإنما يتعدان ذلك إلى الخشية والقلق حيال الوضع الاقتصادي في المستقبل المنظور، أيضاً، وخصوصاً في ضوء الأزمة الاقتصادية التي تبدو بوادرها واضحة تماماً في العديد من المجالات والمؤشرات، في أعقاب الإجراءات والقيود الصارمة التي فرضتها الحكومة الإسرائيلية على القطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، والتي أدت إلى إبطاء المعاملات والفعاليات الاقتصادية بصورة حادة جداً، حد الشلل التام في العديد من الفروع والمجالات الاقتصادية المختلفة.

فقد أعربت نسبة مرتفعة جداً من المشاركين في الاستطلاع، تشكل أغليبتهم الساحقة، عن «قلق كبير» أو «قلق كبير جداً» حيال أوضاعهم الاقتصادية في المستقبل المنظور. ويشمل القلق جميع الفئات والمجموعات السكانية، من دون استثناء، غير أن نسبة القلق من بين المواطنين العرب (٧٩٪) أعلى من نسبة المواطنين اليهود (٧١٪)، بينما تقل النسبة كثيراً بين اليهود الحريديم (٤٧٪).

وأظهرت نتائج الاستطلاع تناسباً واضحاً ما بين الخشية من الإصابة بالعدوى وبين القلق على الوضع الاقتصادي في المستقبل المنظور، فقد قالت أغلبية ساحقة من المتخوفين جداً من الإصابة بعدوى فيروس كورونا (٩٠٫٥٪) إنها قلقة أيضاً حيال الوضع الاقتصادي في المستقبل القريب، مقابل أقل من الثلث (٣١٪) من الذين لا يخشون الإصابة بالعدوى قالوا إنهم قلقون على مستقبلهم الاقتصادي.

وباء الكورونا والأداء الحكومي في مواجهته

بالإضافة إلى ما يثيره وباء الكورونا وما يثيره من مخاوف ومشاعر قلق بين الناس عموماً، تطرق الاستطلاع، بطبيعة الحال في هذه الأيام، إلى ما تقررته وتتخذها الحكومة والسلطات الرسمية المختصة من إجراءات وتدابير ترمي إلى مواجهة هذا الوباء، محاصرته ومنع تفشي العدوى بمقاييس مرعبة كما حصل في عدد من الدول في العالم.

وفي هذا الشأن، يرى ٥٣٪ من الجمهور الإسرائيلي أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لمنع انتشار العدوى الوبائية بين الناس هي خطوات «مناسبة»، فيما رأى ٧٪ أن هذه الإجراءات «صارمة جداً، مقابل ٣٦٪ قالوا إنها إجراءات «ليست بدرجة كافية من الصرامة».

ويعتقد ٥١٪ من الذين شملهم الاستطلاع بأن معالجة أزمة الكورونا ينبغي أن تظل ضمن مسؤولية وزارة الصحة وتحت سيطرتها، بينما قال ٣٥٪ إن المسؤولية عن معالجة هذه الأزمة ينبغي أن تنتقل إلى وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي. أما بشأن القيود والتقييدات المشددة نسبياً التي فرضتها الحكومة والسلطات الإسرائيلية لمحاصرة وباء الكورونا ومنع تفشيها بصورة واسعة جداً، فقد أعربت غالبية ساحقة من المشاركين في الاستطلاع (٩١٪) عن رضاها بهذه الإجراءات واعتبرتها «ملائمة ومختلفة جداً»، بينما اعتبرتها أقلية صغيرة (٦٪)

حتى في حال إقامة حكومة ننتياهو الخامسة بين الليكود و«أزرق أبيض» فلن تدوم وقتاً طويلاً!

تحليلات:



(الغب)

غانتس إلى حكومة مع ننتياهو؛ فخر، أم محطة في أزمة متجددة؟.

الديمقراطية، وتأتي كل هذه التطورات بعد أن تم انتخاب رئيس «أزرق أبيض» غانتس رئيساً للكنيست في خطوة مفاجئة، ما فتح الطريق أمام الدخول إلى ائتلاف حكومي مع ننتياهو وأدى إلى تفكك تحالف «أزرق أبيض» الذي شدد في حملاته الانتخابية على مدار ثلاث جولات في العام الأخير على عدم الانضمام إلى حكومة برئاسة ننتياهو بسبب لوائح الاتهام ضده في قضايا فساد.

وفي إثر هذه الخطوة من جانب غانتس قدم حزبا «يوجد مستقبل» و«تلم» برئاسة ليبيد ويعلون طلباً رسمياً للانفصال عن «أزرق أبيض». ورفض كلاهما بشكل قاطع الانضمام إلى حكومة وحدة مع الليكود بقيادة ننتياهو، وانتقدا بشدة غانتس بسبب انشقاقه عن التحالف.

«ديرخ إيرتس» ١٧ عضو كنيست، ولي يوجد مستقبل- تلم» ١٦ عضواً. وحصل حزب «مناعة لإسرائيل» برئاسة غانتس على موافقة باستخدام اسم «أزرق أبيض».

وقالت كتلة «يوجد مستقبل- تلم» إنها ستستخدم الإسرائيليين من المعارضة، وستواصل كفاحها من أجل حماية الديمقراطية. وأشارت إلى أنها ستساعد الجمهور في تخفي أزمة فيروس كورونا، وأكدت أن الأزمة لا تدار بشكل جيد وأن الاقتصاد ينهار ولا يتم تنفيذ قرارات.

وأضافت الكتلة في بيان صادر عنها: «سنكون صوتاً واضحاً وعالياً من أجل ملايين الإسرائيليين الذين يحبون هذا البلد ولكنهم يخشون على مستقبله. سنراقب عن كثب عمل هذه الحكومة وننشئ بديلاً حقيقياً من أجل دولة إسرائيل. سنحارب المنحدر الزلق الذي تقودنا إليه حكومة فاسدة تدوس على

أحزاب التحالف بتغيير ولاءاتهم قبل اتفاق حكومة الوحدة الوشيك الذي يجري العمل عليه في الحلبة السياسية.

وصادت اللجنة المنظمة من خلال السماح بتفكيك «أزرق أبيض» على عدد من الطلبات هي: انفصال «أزرق أبيض» و«تلم» عن «أزرق أبيض» والسماح لعضوي الكنيست من «تلم» تسفي هاوزر ويوعز هندل بالانشقاق عن هذا الحزب وتشكيل حزب خاص بهما سيطلق عليه اسم «ديرخ إيرتس» («السلوك اللائق») وسيعمل كحزب مستقل داخل «أزرق أبيض» والسماح لعضو الكنيست غدير مريخ بترك «أزرق أبيض» والانضمام إلى «يوجد مستقبل» وعضو الكنيست بنينا تامانو- شاتا من «يوجد مستقبل» بالانضمام إلى «أزرق أبيض».

وفي أعقاب هذه الخطوات سيكون لـ«أزرق أبيض»

العسكرية والاستخباراتية، اللتان يبدو أنهما ليستا معنيتين بخطوات وإجراءات تؤدي إلى تدهور الأوضاع الأمنية، ومثل هذا الرأي يظهر في كل واحدة من محطات التصادم مع الساحة الفلسطينية وغيرها.

ولهذا فإن مسألة الضم كانت نقطة خلافية في المفاوضات بين الليكود و«مناعة لإسرائيل»، وحتى إذا ما تم الاتفاق على تأجيل هذا الملف، إلى ما بعد انتهاء الأزمة الصحية المتفشية، ليتسنى إقامة حكومة تعنى بالأزمة الصحية والاقتصادية الناشئة، واعتمادا على ما ذكر هنا، فإن درجة الأزمة لن تطول كثيراً حتى تعود لتطفو على السطح من جديد.

ونشير هنا إلى أنه في الكنيست ستكون أغلبية للضم، حتى لو اعترض غانتس وحزبه على القرار، لأنه في القرارات اليمينية الاستيطانية، ستكون كتلة «إسرائيل بيتنا» برئاسة أفيغور ليبرمان شبكة أمر، إلا إذا قرر ليبرمان في تلك الساعة اتخاذ موقف آخر. علما أنه بموجب القانون، فإن قرار الضم بحاجة لقرار حكومي، وليس بحاجة لقرار كنيست، ولكن قرارى ضم القدس ومرتفعات الجولان جرى عرضهما على الكنيست أيضاً، وأقرا في الهيئة العامة بالأغلبية.

وعلى صعيد الجهاز القضائي، فإن غانتس حتى الآن ضمن لحزبه وزارة العدل والوزير هو رئيس لجنة التشريعات الحكومية، ولكنه في ذات الوقت سيكون في رأي الأقلية، في حال اعترض على مشاريع قوانين عنصرية، وأخرى داعمة للاحتلال والاستيطان.

والسؤال الذي سيكون مطروحا هو لأي درجة كل نواب حزب «مناعة لإسرائيل» سيقبلون بانتحار سياسي جماعي مع غانتس، خاصة وأن بعضهم جاء هو أيضا من أجهزة أمنية وعسكرية، ويريد هؤلاء الحفاظ على شخصية سياسية واجتماعية لكل واحد منهم.

والجانب الثالث، الذي ستسلط عليه الأضواء بعد تشكيل الحكومة، والعودة إلى مسار عمل حكومي وقضائي عادي، هو محاكمة ننتياهو بقضايا الفساد الثلاث، وبعض المحللين باتوا يطرحون إمكانية إجهاض المحاكمة، على ضوء تجربة الأزمة الصحية الإنسانية القاسية، ولكن لا يمكن الحكم على مجريات الأمور المستقبلية، استنادا للواقع الحالي، ما يعني أن فرضية سير طبيعي لمحاكمة ننتياهو، وتكشف أمور محرجة جدا للسياسيين في «مناعة لإسرائيل»، أمر وارد، ونحننا تكون الأمور مفتوحة لكافة الاتجاهات.

الكتل البرلمانية الجديدة

في هذه الأثناء صادقت اللجنة المنظمة للكنيست مؤخراً على تفكيك تحالف «أزرق أبيض» وسمحت لحزبي «يوجد مستقبل» برئاسة عضو الكنيست يائير ليبيد و«تلم» برئاسة عضو الكنيست موشيه يعلون بالانشقاق عن التحالف، وسمحت لأعضاء كنيست من

هناك شبه اعتقاد لدى كثير من المحللين بأنه حتى في حال إقامة حكومة بنيامين ننتياهو الخامسة بين حزبي الليكود و«أزرق أبيض» فإنها لن تدوم وقتاً طويلاً، وهناك من يشكك في أن يأتي الوقت الذي سيتاح فيه لرئيس الحزب الثاني بيني غانتس تولي رئاسة الحكومة، بعد عام ونصف العام من الآن. وتقف في صلب خلفية هذا فرضية خداع ننتياهو. ولكن الأزمات ستنبش حتى ولو كان في نية ننتياهو تطبيق كامل الاتفاق، بعد أن يضمن لنفسه حصانة في وجه المحاكمة، حتى حينما ينهي فترة تناوبه على رئاسة الحكومة.

وهذه الأزمات ستنبش في عدة اتجاهات، ولكن في الأساس ستكون في الجانب السياسي، وفي الجانب القضائي، فنتنياهو يقود أحزاب اليمين الاستيطاني، بما فيها أحزاب المتدينين المتزمتين- وحتى لو أن كتلة أو أكثر بقيت خارج الائتلاف المتبادل، فإن ننتياهو سيحافظ على مصالح تحالفه مع هذه الأحزاب.

ولدى اليمين الاستيطاني هدفان أكبران: فرض ما يسمى «السيادة الإسرائيلية» على كامل المستوطنات ومنطق أخرى في الضفة، وهو ما ورد أيضا ضمن «صفقة القرن»، وتقويض صلاحيات المحكمة العليا. واستمرار السعي لإحداث انقلاب حاسم في تركيبة القضاة الـ ١٥ في المحكمة العليا، لتكون غالبيتهم الساحقة من ذات اليمين الاستيطاني.

ويشار هنا إلى أن أحزاب اليمين الاستيطاني تسارع وتضغط لتطبيق «السيادة» على المستوطنات، قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي من المفروض، حتى الآن، أن تجري في مطلع تشرين الثاني المقبل. فإذا حتى اندلاع الأزمة الصحية العالمية كان يبدو فوز دونالد ترامب بولاية ثانية شبه مضمون، فإن كل هذه الحسابات قد تنقلب رأسا على عقب، إذا توالى الكوارث أكثر على الولايات المتحدة، وتبين أن من أسياها فشل إدارة الأزمة، ويلقى الفشل على عاتق ترامب وفريقه. وهذا اليمين الإسرائيلي ليس وانقا من أن منافس ترامب سيوافق على قرار إسرائيلي كهذا، كما أنه يريد استغلال انشغال الدول الكبرى بكوارتها ليمرر القرار، من دون أن تلتفت أي جهة بالقدر الكافي لما سيكون، وبالتالي عدم اتخاذ إجراءات افتراضية ضد القرار الإسرائيلي.

وهنا بالذات، على الرغم من أن بيني غانتس وحزبه انقلب على كل التعهدات الانتخابية، بحجة الأزمة الصحية والاقتصادية المتفاقمة، وعلى الرغم من أن غانتس يعرف بموجب ما قاله لزملائه في الحزب أن هذه الخطوة ستعني نهاية حياته السياسية، فإنه يبقى قائد الجيش الأسبق، وهذا يجعله ينصت أكثر من ننتياهو وتحالفه الحزبي إلى ما تقوله المؤسسات

تحالف «أزرق أبيض» يفاجئ بسرعة تفككه وليبرمان كسر الرهانات مرة أخرى!

*«أزرق أبيض» أظهر تماسكاً كبيراً بعد جولتي انتخابات ٢٠١٩ ومسألة تفككه كانت مطروحة كسيناريو ولكن ليس بهذه السرعة *غانتس يعترف أن هذه نهايته السياسية *ننتياهو لربما تفاجأ من حجم انتصاره على المعسكر المعارض له *ليبرمان يكسر الرهانات للمرة الثالثة بتأثير حسابات البقاء على الساحة السياسية*

كتب بهروم جرابسي:

كشفت إحدى قنوات التلفزة الإسرائيلية في الأيام الأخيرة عن رسالة أرسلها بيني غانتس، عبر مجموعات التواصل الاجتماعي، لزملائه في حزبه «أزرق أبيض»، بأن خياره الانضمام إلى حكومة برئاسة بنيامين ننتياهو قد يعني نهايته السياسية، ولكنه ادعى أن المصلحة العامة تطفى على حساباته الشخصية. إلا أن غانتس الذي شكك ببديه تحالفاً قوياً، لم تشهده إسرائيل منذ سنوات، أنه بذلك ما من الممكن أن يميزه سياسياً، ويضعه على الخارطة البرلمانية. في المقابل، فإن أفيغور ليبرمان كسر مرة أخرى، كل التقديرات والرهانات، حتى بات لغزاً سياسياً، ليس واضحاً متى نهايته، لا بل إن تفكك تحالف «أزرق أبيض» قد يعطيه دفعة إضافية لولاية برلمانية أخرى مستقبلاً.

ويتبين شيئاً فشيئاً أن الجدل حول خطوة غانتس، داخل تحالف «أزرق أبيض»، دار على مدى أيام ليست قليلة، حتى حسم غانتس خطوته، بدعم من شريكه غايي أشكنازي، وبمعارضة رئيس حزب «يوجد مستقل»، يائير ليبيد، ورئيس حزب «تلم» موشيه يعلون، وتبعث هذه الخطوة شروح إضافية داخل التحالف، فحزب «مناعة لإسرائيل»، الذي يتزعمه غانتس، احتفظ لنفسه باسم تحالف «أزرق أبيض». وهذا كما يبدو لبناء التحالف من جديد داخل ائتلاف حكومة بنيامين ننتياهو المقبلة، لأن حزب «تلم» شهدوا أيضاً انشقاق ناثنين من أصل خمسة، وهما يوعز هندل وتسفي هاوزر، وهما من اليمين الاستيطاني المتشدد، وبقي يعلون مع ناثنين آخرين في تحالف برلماني مع حزب «يوجد مستقبل».

كذلك شهدنا ما هو أشبه بعملية استبدال، فقد انشقت الكتلة بنينا تامانو- شاتا عن «يوجد مستقبل» وانضمت إلى غانتس، فيما انشقت الكتلة العربية ابنة الطائفة الدرزية، غدير مريخ، عن حزب غانتس، وانضمت إلى حزب «يوجد مستقبل»، وبذلك باتت كتلة «يوجد مستقبل- تلم» مع ١٦ نائباً، مقابل ١٥ لـ«أزرق أبيض» بحلته الجديدة، التي تشمل الناشرين المنشقين عن حزب «تلم».

وكان سؤال تفكك «أزرق أبيض» قد ظهر بعد كل واحدة من جولتي الانتخابات في نيسان ٢٠١٩ وأيلول

وبقي ليبرمان في معادلة نتائج الانتخابات الأخيرة، بيضة القبان، التي يمكنها أن تحسم لصالح استمرار حكم ننتياهو، إلا أن ليبرمان تشدد بموقفه، وخلافاً لانتخابات أيلول، دعم تكليف بيني غانتس لتشكيل الحكومة، ولم يرفض علناً تشكيل حكومة ضيقة مدعومة من الخارج بالقائمة المشتركة، التي ترفض بعض مركباتها دعم حكومة يشارك فيها ليبرمان. وكما ذكرنا من قبل، فإن موقف ليبرمان المعلن لا يعني استقامة زائفة لديه بل لمعرفة أنه لم تعد لديه فرصة للبقاء في نهر السياسة الهائج، سوى هذا «اللوح» المسمى علمانية، ويقصد جمهور اليمين العلماني، المتشدد سياسياً وفي علمانيته؛ إذ إن القاعدة الأكبر التي كانت تدعم ليبرمان، المهاجرون من دول الاتحاد السوفييتي السابق في العقود الثلاثة، انتعشت عنه، ولم يعد ليبرمان عنوانها، فهي على الرغم من محافظتها على بيتتها الاجتماعية، وعدم انصهارها كلياً في المجتمع الإسرائيلي، إلا أنها تشتتت سياسياً، وهذا لأن ليبرمان كان ينقلب على كل شعاراته العلمانية، التي كان يطرحها في كل واحدة من الجولات الانتخابية، فور دخوله إلى الحكومة.

كما أن في حسابات ليبرمان في العام الأخير أنه حتى لو تنازل وانضم إلى حكومة ضيقة برئاسة ننتياهو فإنها لن تدوم طويلاً، ليس بسبب لوائح اتهام ننتياهو فقط، إنما أيضاً لأنه يعرف أن الصدام مع المتدينين داخل الحكومة أت لا محالة، وأي تنازل عن طلباته سيؤدي إلى تكبده خسارة فادحة في الانتخابات التالية، حتى إلى درجة عدم عبوره نسبة الحسم.

ليبرمان الآن سيجلس مع نواب كتلته الستة الآخرين على مقاعد المعارضة، ولكن في ذات الوقت سيكون شبكة داعمة للسياسات اليمينية المتطرفة، بما فيها قوانين عنصرية واستيطانية، في حال تشكلت الحكومة وبدأ الكنيست ولاية برلمانية عادية.

وفي ظل تفاقم أزمة كورونا، من الصعب رؤية كيف ستندرج الأمور في مختلف الاتجاهات، وبعد زوال الأزمة فقط سنعرف أكثر وجهة ليبرمان، الذي قد يكون هو أيضاً مستفيداً من تفكك تحالف «أزرق أبيض»، في حال جرت انتخابات في غضون عام أو عامين من الآن.

ما يعني أن «يوجد مستقبل» بات هو العنوان لجمهور مصوتي «الوسط»، أو ما يسمى «اليمين المعتدل». وفي هذا السياق، نشير إلى أن حزب «تلم» بزعامة يعلون، من المستبعد أن يكون قد جند جمهور مصوتين، نظرا لكون شخصياته من عمق اليمين الاستيطاني المتشدد.

القضية التي تبقى ماثلة أمام حزب «يوجد مستقبل»، هي أنه رغم وجوده منذ ٧ سنوات على الساحة البرلمانية، إلا أنه ما زال بعيداً عن حزب المؤسسات، بل هو حزب يائير ليبيد، وحوله عدد من الشخصيات داعمة ومنصاعة له؛ وهذا سيشكل عائقاً أمام تمدده أكثر في الشارع، خاصة وأنه الآن بإمكانه أن يتحرك وسط أكثر من مليون ناخب، في أي انتخابات برلمانية مقبلة، في حال بقي عند موقفه الراض للانضمام لحكومة ننتياهو الخامسة.

ليبرمان يكسر الرهانات

في كل واحدة من جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة، كانت تتجه الأنظار إلى شخص أفيغور ليبرمان، كالحلقة السياسية الأضعف في الكتل المعارضة لاستمرار حكم بنيامين ننتياهو، بسبب مواقفه السياسية والعنصرية المتطرفة، إلا أن ليبرمان كسر الرهان المرة تلو الأخرى، حتى الأيام الأخيرة.

فعلى الرغم من أن ليبرمان دعا بعد اندلاع أزمة كورونا، لتشكيل حكومة وحدة تضم الليكود وتحالف «أزرق أبيض»، دون سواهما، لتخفي الأزمة، وبعدها تفتح الأوراق من جديد، إلا أنه لم يطلب الانضمام للحكومة بشراكة غانتس، فصيحج أن القاعدة الائتلافية باتت كبيرة، وليست بحاجة إلى ليبرمان، خاصة وأن الليكود سيرفض انضمامه إلى حكومته في هذا الواقع المستجد، إلا أن ليبرمان أبرز ثباتاً في موقفه.

وليبرمان كسر في العقدين الأخيرين قاعدة أحزاب الرجل الواحد، إذ لم تصمد مثل هذه الأحزاب لأكثر من ولاية برلمانية أو اثنتين، ففي العقدين الأخيرين وحدهما، ظهرت ٧ إلى ٨ أحزاب، واختفت كلياً عن الخارطة بالسرعة التي ظهرت بها، بينما ليبرمان حافظ على تمثيله في ثمانين جولات انتخابية، بضمنها الثلاث الأخيرة المتلاحقة، وحتى الانتخابات أذار الماضي، حقق ليبرمان أكثر مما توقعته في استطلاعات الرأي، إذ خسر مقعداً واحداً، بينما استطلاعات الرأي توقعته خسائر أكثر.

تحت غطاء رفضها لحكومة أقلية مدعومة خارجياً من «المشتركة»؛ ورافضة التوصية بأي من الاثنتين غانتس وننتياهو، ما يعني أن خيار حكومة أقلية قد سقط فوراً، في حين أن موقف المشتركة بالتوصية بغانتس، كتكتيك برلماني، لم يكن يعني دعماً خارجياً لحكومة أقلية.

والسؤال الذي ما زال مطروحاً؛ ما هي الدوافع الخفية، أكثر من العلنية، التي دفعت غانتس إلى هذه الخطوة، التي اعترف بأنها تعني نهايته السياسية؟

هو يدعي أن الأزمة الاقتصادية الناشئة، بسبب تفشي وباء الكورونا، ورفضه التوجه لانتخابات رابعة، دفعا للقيام بخطوة كهذه، من أجل انقاذ الحكم.

ولكن هناك فرضيات أخرى، جعلت الجزائين غانتس وأشكنازي يضحيان بتحالف قوي أمام الليكود، ومن بين هذه الفرضيات:

- * تدخل أميركي ضاغط على غانتس، للسعي إلى تشكيل حكومة، وتجنب إسرائيل انتخابات رابعة، ستعق أكثر أزماتها الاقتصادية.
- * أن يكون غانتس وأشكنازي قد تلقيا توجيهات خفية من قيادة الجيش، وحتى المخابرات، للعمل على إقامة حكومة، بسبب تحديات ماثلة أمام إسرائيل، استناداً لتقارير سرية تعدها الأجهزة باستمرار، وبضمنها مستقبل إسرائيل الاقتصادي والاجتماعي جراء الأزمة المتفاقمة.
- وأياً تكن الدوافع، فإن المنتصر الأوحده في كل هذا، هو شخص ليحتمل مكان ننتياهو، ولكن قد يكون انتصاره جاء أكبر مما توقعه هو، إذ أن ننتياهو كان يسعى إلى إحداث شروخ في الكتل المعارضة له، ولكن ليس بهذا القدر في تحالف «أزرق أبيض».
- مقابل هذا، فإن أمام حزب «يوجد مستقبل» أساس، الفرصة الآن، ليتمركز أكثر في الساحة السياسية، وأن يعد نفسه ليحتمل مكان تحالف «أزرق أبيض».
- وهذا على ضوء أن غانتس يوصف كمن خان مواقفه وجمهور منتخبيه، وكذلك يوصف حزب العمل، الذي رئيسه عمير بيرتس وشريكه إيتسيك شمولي في طريقهما لحكومة ننتياهو، ما يعني بداية الحلقة الأخيرة لحزب العمل ليتلاشى كلياً عن الساحة، وهذا ما يجعل «يوجد مستقبل» أمام قاعدة جماهيرية أوسع من ذي قبل.

٢٠١٩، ولكن التحالف أظهر تماسكاً؛ وبموازاة ذلك، في كل واحدة من جولات الانتخابات الثلاث، كان يظهر توجهها أعمق نحو مواقف اليمين الاستيطاني، وبالذات في حملة انتخابات آذار الماضي، التي تخللها الإعلان عما يسمى «صفقة القرن»، وتأييد تحالف «أزرق أبيض» لها.

ورغم ذلك، وحسب توقعات سابقة، فقد كان واضحاً أن هذا التحالف هو عبارة عن خليط سياسي، في بعض نواحيه هو خليط صدامي، فالخزب الأصغر في هذا التحالف، «تلم» وله ٥ نواب، أسسه وبتزاسه وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون، وهم جميعاً من قلب اليمين الاستيطاني المتطرف، ويعلون من أبرز المتمسكين بما يسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، ومعها الباحث اليميني يوعز هندل، وسكرتير الحكومة الأسبق تسفي هاوزر.

أما حزب «يوجد مستقبل»، المتصارع لرئيسه ليبيد، فيطغى عليه الطابع اليميني، واليميني العنصري، وكتلة هذا الحزب شاركت في الولاية البرلمانية العشرين، في عشرات القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. فهذا الحزب مثلاً هو المبادر لاحتجاز أموال الضراب الفلسطينية، رغم أنه كان في المعارضة، ولكن فيه أيضاً عدد قليل من النواب المحسوبين على ما يسمى «اليسار الصهيوني».

والحزب الثالث، «مناعة لإسرائيل»، الذي أسسه غانتس، هو أيضاً يضم خليطاً سياسياً، وقسم من نوابه من ذوي الرتب العالية بالأجهزة العسكرية والأمنية والاستخباراتية، وقسم من نوابه ما تزال هويتهم السياسية مجهولة.

وعلى أساس هذه التركيبة، كان الاستنتاج بأنهم تحالف لن يصمد كثيراً، وهذا الاستنتاج تبدد بعد نيسان وأيلول ٢٠١٩، ولكنه أظهر شروخاً بعد يومين لا أكثر من ظهور النتائج النهائية لانتخابات آذار الماضي، حول الموقف من التفاوض مع القائمة المشتركة، التي زادت قوتها بمقعدين، وطلب دعمها لتكليف غانتس لتشكيل الحكومة، ومن ثم الحديث عن إمكانية دعم القائمة من الخارج لحكومة أقلية. وقد برز في معارضة دعم المشتركة خارجياً للحكومة ثلاثة نواب، وهم السابق ذكرهما هاوزر وهندل، ومعهما غايي أشكنازي، وفي المقابل، فإن النائبة أورلي ليثي المتحالفة مع حزبي العمل وميرتس، أعلنت تمردهما، وانشقت عن التحالف،

محور خاص- تحولات في الخارطة الحزبية الإسرائيلية

بيرتس يحرّر جبل مقصلة العمل وميرتس يصارع للبقاء!

أزمة حزب العمل القيادية والسياسية مستمرة منذ اغتيال رابين إلا أن ممارسات بيرتس في الأشهر الأخيرة سرعت خطى إسدال الستار على العمل بحلته الحالية* خلال ٢٤ عاماً استبدل الحزب ١٢ رئيساً* قوة ميرتس البرلمانية هي في الحد الأدنى من نتائج الانتخابية خلال العقد الأخير



عمير بيرتس - 'يعدم' حزب العمل

تحالف العمل- ميرتس.

المسار الأخير

من الواضح أنه لا يمكن الكلاء على تهمة النتيجة الأخيرة لحزب العمل على عاتق شخص عمير بيرتس، إلا أن ممارساته منذ أن عاد إلى رئاسة حزب العمل في مطلع تموز ٢٠١٩، سرعت الخطى نحو المربع الأخير لحزب العمل، الذي سيكون من الصعب رؤيته بخلص نفسه منه، ويعود إلى الحلية السياسية في أي انتخابات مقبلة إذا ما بقي على حاله اليوم. وأزمة حزب العمل بدأت بأزمة قيادة، راقتها أيضاً أزمة تحالف حزبي عمير بيرتس، ومعهما الحزب مع اغتيال رئيس الحكومة الأسبق إسحاق رابين، وعودة شمعون بيريس إلى رئاسة الحكومة والحزب. فمُنذ اغتيال رابين في مطلع تشرين الثاني ١٩٩٥، وحتى الانتخابات التي جرت في شهر أيار العام التالي ١٩٩٦، بمعنى ٦ أشهر، فتح بيريس جهات تصعيد وحرب، على الساحة الفلسطينية باستئناف الاغتيالات، التي قوبلت بعمليات تفجيرية، وبحرب شرسة على جنوب لبنان، ما بدد الشعور بالأمن في الشارع الإسرائيلي، وتراجع قسم كبير من الإسرائيليين عن النظرة التفاؤلية التي رافقت مفاوضات السلام المتشعبة. وهذه الأزمة عززها يهود باراك، منذ أن تسلم رئاسة الحزب في العام ١٩٩٧، ولاحقاً خلال رئاسته للحكومة لمدة ٢٠ شهراً، ابتداء من حزيران ١٩٩٩، وتوالى بعد ذلك الضربات والأزمات القيادية والسياسية.

إلا أنه في انتخابات ٢٠١٥ حصل حزب العمل على ما يمكن وصفه الآن بالفرصة الأخيرة، ليموضغ نفسه مجدداً في مقدمة الخارطة السياسية، مناسفاً على سدة الحكم، حينما أقام «المعسكر الصهيوني»، بتحالف مع حزب «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، وحصول التحالف في ذلك العام على ٢٤ مقعداً، منها ١٩ مقعداً لحزب العمل. إلا أن العمل برئاسة إسحاق هيرتسوغ لم يستثمر هذا الإنجاز السياسي، بل اختار مسار الانحياز نحو أجنحة اليمين الاستيطاني، فأقر في مطلع العام ٢٠١٦ برنامجاً سياسياً، تراجع فيه عن حل الدولتين، واختار مسار الانفصال من جانب واحد عن الضفة، بخلق كاتنونات فلسطينية غير متواصلة ومعزولة، وبعد مرور سنوات طوال، قد تنشأ فرصة للتداول في إقامة دولة فلسطينية، بموجب منطق برنامج العمل، الذي لم يتراجع عنه رسمياً لاحقاً.

وحينما نقول أزمة قيادة، تكفي الإشارة إلى أنه بعد اغتيال رابين استبدل الحزب رئيسه ١٢ مرة، بمعنى في غضون ٢٤ عاماً، حتى صيف العام الماضي، من بينها ولايات قميرتان لشمعون بيريس، ورئاستان لعمير بيرتس، وفي صيف ٢٠١٧ استورد الحزب رئيساً له من خارج صفوفه، أفي غياي، الذي قاد الحزب إلى هزيمة تكراه في انتخابات نيسان ٢٠١٩، إذ حصل الحزب على ٦ مقاعد، بدلاً من ١٩ في انتخابات ٢٠١٥. وبعد تلك الهزيمة، بات الحزب مثل «الوليمة الشهية لعمير بيرتس، الذي انفض على رئاسة الحزب مباشرة، في منافسة ضعيفة أمامه، إلا أن بيرتس

بيرتس، وشريكه في القائمة إيتسيك شمولي، فيما أعلنت النائبة الثالثة ميراف ميخائيلي التمرد وأعلنت بعد التشاور مع أعضاء كنيست ووزراء سابقين من حزبا أنها لن تكون ملتزمة بقرارات الحكومة وقوانينها، وإنما فقط بما يتناسب مع برنامج حزبا السياسي الاقتصادي. خطوة بيرتس هذه، في حال تمت أم لم تتم في اللحظة الأخيرة، أو حتى لو دخل بيرتس الحكومة وغادرها بعد وقت قصير، فإن الضربة القاضية كلياً لحزب العمل باتت حقيقة واقعة، وبات بالإمكان القول الآن إن حلته الحالية أسدل الستار عليها، أو أن بيرتس قد حرر جبل مقصلة عليها، فإن بقيت كوادر وأجهزة حزبية لهذا الحزب، فس يكون عليها البحث عن إطار سياسي جديد.

ميرتس وصراع البقاء

حصول ميرتس على ٣ مقاعد نتيجة تلائم ما حصل عليه منذ انتخابات ٢٠٠٩، وحتى انتخابات آذار الماضي، إذ تراوحت نتائجه في ٦ جولات انتخابية، بما بين ٣ إلى ٦ مقاعد. ولكن ميرتس أيضاً يعاني من أزمة قيادة، بعد غياب الفريق المؤسس للحركة، الذي أول ما تمثل به في الكنيست كان ١٢ مقعداً، في انتخابات ١٩٩٩، وأخر تمثيل كبير له كان ١١ مقعداً في انتخابات ١٩٩٩، ولاحقاً بدأ يتلقى ضربات متتالية، وأحياناً يتقدم، وأخرى يتراجع.

والمشكلة الأساسية التي واجهت ميرتس، أنه لم يواجه كفاية حالة التطرف المتزايد في الشارع الإسرائيلي، وفرض على نفسه طابع الحركة الحقوقية، التي تدعو للمساواة الاجتماعية، مع تركيز خاص على المثليين، وغيرها من القضايا ذات الطابع العلماني، التي تواجه فوراً في مجتمع غفرك أكثر وأكثر بالتطرف السياسي وبالتوجهات المحافظة، بمعنى أن ميرتس غيب نسبياً تميزه السياسي بما يتعلق بالقضية الفلسطينية في الشارع الإسرائيلي، في محاولة خاسرة لجذب قطاعات مصوتين، لا يتفقون مع الحزب في القضية السياسية.

في كل الأحوال، فإن وضعية ميرتس ما تزال أفضل بكثير مما هو عليه حزب العمل، لا بل إن انسيار حزب العمل يجعل ميرتس عنواناً لقطاعات ذات توجهات إسرائيلية صهيونية، في أطراف جمهور مصوتي العمل، ومخرج ميرتس لن يكون في البحث عن تحالفات جديدة، لأن تجربته في تحالفات انتخابات ليلول ٢٠١٩، وآذار ٢٠٢٠ أدت إلى خسارته قطاعاً جدياً من مصوتين.

بعد انتعاش أزمة تفشي وباء فيروس كورونا، وتشكيل الحكومة، والعودة إلى عمل برلماني عادي، بعد غياب أكثر من عام ونصف العام، فإن الحياة الحزبية لكل الأحزاب ستعود إلى مساراتها، وحينها ستتكشف أكثر اتجاهات الريح في ميرتس.

وحتى بعد اغتيال رابين استبدل الحزب رئيسه ١٢ مرة، بمعنى في غضون ٢٤ عاماً، حتى صيف العام الماضي، من بينها ولايات قميرتان لشمعون بيريس، ورئاستان لعمير بيرتس، وفي صيف ٢٠١٧ استورد الحزب رئيساً له من خارج صفوفه، أفي غياي، الذي قاد الحزب إلى هزيمة تكراه في انتخابات نيسان ٢٠١٩، إذ حصل الحزب على ٦ مقاعد، بدلاً من ١٩ في انتخابات ٢٠١٥. وبعد تلك الهزيمة، بات الحزب مثل «الوليمة الشهية لعمير بيرتس، الذي انفض على رئاسة الحزب مباشرة، في منافسة ضعيفة أمامه، إلا أن بيرتس

أزمة التيار الديني الصهيوني بين الصراع الداخلي وضربات «الحليف»!

التيار الديني الصهيوني تلقى ضربة قاصمة في انتخابات آذار ٢٠٢٠ حوّلت أحزابها إلى فتات* هذا أحد انعكاسات الصراعات بين التيارات داخل التيار الواحد واستفحال التطرف السياسي والديني وأيضاً بسبب توغل الليكود في هذا التيار حتى بات عنواناً لشريحة واسعة جداً من مصوتينه

تلقى تحالف أحزاب المستوطنين «يمينا» الذي يمثل أحزاب التيار الديني الصهيوني، في انتخابات آذار الماضي ٢٠٢٠، ضربة قاصمة أشد من تلك التي تلقاها في كل واحدة من جولات الانتخابات في العام الماضي ٢٠١٩. فهذا التحالف الذي تشكل عشية انتخابات ٢٠١٣، وحصل على ١٢ مقعداً، بات اليوم مع نصفها فقط، وهذا انعكاس لأزمات داخلية، منها ما هو نتاج استفحال التطرف الديني والسياسي، من جهة، ومن جهة أخرى، توغل الليكود في هذا التيار الحليف له، على حساب أحزاب التيار، التي تحولت إلى فتات، وأبرزها حزب المفدال («البيت اليهودي») الذي بلغ تمثيله ذات يوم ١٥ مقعداً، وبات اليوم مع مقعدين فقط.

ويضم تحالف «يمينا» ثلاثة أحزاب، أقدمها حزب المفدال، الذي بات يحمل اسم «البيت اليهودي»، وهو أول وأقدم أحزاب التيار الديني الصهيوني، وكان في العقود الأولى لإسرائيل ذات وزن سياسي كبير، ووصل تمثيله إلى حتى ١٥ مقعداً، وكانت فيه تيارات إصلاحية وأخرى محافظة، ولكن مع السنين، شهد المفدال الكثير من الانشقاقات، وشهدت الأحزاب التي انشقت عنه، في الأخرى انشقاقات، ومن بينها الحزبان الحليفان له في تحالف «يمينا»، وهنئود هليئومي («الاتحاد الوطني»، الذي ظهر لأول مرة في نهاية سنوات التسعين، ومقره الأساس بين المستوطنين في الضفة، وحزب «اليمين الجديد» بزعامة نفتالي بينيت وأبيليت شاكيد، والآخر في علمانية، وشريكة سياسية قديمة لبينيت، وقد انشقا عن تحالف «البيت اليهودي» في نهاية العام ٢٠١٨، تمهيدا لانتخابات نيسان ٢٠١٩، وخاض الانتخابات بقائمة مستقلة، وخسرت ولم تتمثل في الكنيست، بعد أن لامست نسبة الحسم.

وفي الجولات الانتخابية الثلاث الأخيرة، كان واضحا الأزمة التي تعصف بهذا التيار، فقد خاض انتخابات نيسان ٢٠١٩ بقائمتين، الأولى هي السابق ذكرها، «اليمين الجديد» بزعامة بينيت وشاكيد، والثانية ضمت «المفدال- البيت اليهودي»، وحزب هئود هليئومي («الاتحاد الوطني»، وحركة «عوتسما يهوديت» (قوة يهودية) المنبثقة عن حركة «كاخ» الإزهابية المحظورة صوريا في إسرائيل، وهذا التحالف الثنائي ضم نصف من بنيامين نتانياهو، إذ أن الحزبين الأولين رفضا بداية التحالف مع عوتسما

يهوديت»، بسبب شدة تطرفها، فمن صفوفها تخرج عمليات إرهابية ترتكب جرائم ضد الفلسطينيين في الضفة والقدس وفي إسرائيل. وقد حصل هذا التحالف الثلاثي على ٥ مقاعد، في الوقت الذي خسر فيه التيار ككل ما يعادل ٤ مقاعد، كانت لقائمة «اليمين الجديد». وفي انتخابات أيلول ٢٠١٩، أقيم تحالف ثلاثي ضم «اليمين الجديد» و«البيت اليهودي» وهئود هليئومي»، وتم استبعاد قائمة «عوتسما يهوديت»، رغم كل ضغوط نتانياهو، كي يتم التحالف معها، منعا لحرق عشرات آلاف الأصوات، وحصل التحالف على ٧ مقاعد، في حين أن «عوتسما يهوديت»، خاضت الانتخابات بقائمة مستقلة، وحزبت أكثر من ٨٣ ألف صوت، ما يعادل أكثر من مقعدين برلمانيين.

ولكن حصول التحالف على ٧ مقاعد، كان مؤشر فشل إضافياً لهذا التحالف، الذي انشقق على نفسه في اليوم التالي، بتشكيل كتلة مستقلة لحزب «اليمين الجديد»، غير أنه مع حل الكنيست الـ ٢٢، إثر فشل تشكيل حكومة بعد انتخابات أيلول، مورست ضغوط على الأحزاب الثلاثة، لتتحالف من جديد، وهذه المرة أيضاً تم رفض التحالف مع «عوتسما يهوديت»، التي وجهت ٨٠٪ من قوتها الانتخابية لصالح حزب الليكود، كما بقيت هذا واقع النتائج النهائية.

في المقابل، فإن التحالف الذي مصدر قوته السياسي هو المستوطنات، تلقى ضربة أخرى، وحصل على ٦ مقاعد، نصفها لحزب «اليمين الجديد»، ومقعدان لصالح «البيت اليهودي» والسادس لإيود هليئومي. ويضغ من النتائج أن هذا التحالف خسر أيضاً ٢٠ ألف صوت، مقارنة بما حصل عليه في انتخابات أيلول، ولكن إذا أخذنا بالحسبان نسبة التناثر الطبيعي لدى جمهور هذا التيار الديني، وارتفاع نسبة التصويت، فإن هذا التحالف خسر فعلياً حوالي ٢٤ ألف صوت من معاقله.

والاستنتاج الأول، هو أن هذا التحالف خسر أصواته لصالح حزب الليكود، الذي في كل واحدة من الانتخابات البرلمانية، منذ العام ٢٠١٣، وحتى الانتخابات الأخيرة في آذار ٢٠٢٠، يظهر توغلاً متزايداً في هذا التيار الديني.

أقوى ابتداء من النصف الثاني من سنوات التسعين، خاصة بعد أن انشقق التيار الإصلاحي «يمناه» في نهاية سنوات الثمانين، وكان هذا بداية النهاية لهذا التيار في المفدال. وخاض حزب «يمناه» الانتخابات مع حزب العمل في انتخابات العامين ١٩٩٩ و٢٠٠٦.

ومع تزايد أعداد المستوطنين في الضفة، وبالذات من التيار الديني الصهيوني، القوة السياسية المستوطنات مركز القوة السياسية، لكل أحزاب التيار الديني الصهيوني، رغم أن غالبية أصواتها تأتي من خارج المستوطنات، بفعل التوزيع الجغرافية. وتحولت المستوطنات إلى دفيئة للتطرف السياسي من جهة، وللتشدد الديني من جهة أخرى، وهذا التشدد الديني عكس نفسه أيضاً على قيادات الأحزاب الدينية، التي لم تلتفت إلى سائر جمهور المتدينين من هذا التيار، والقصد هنا التيار الوسطي من حيث التشدد الديني، وحتى السياسي، ولم يعد لهذا

التيار حزب من التيار الديني الصهيوني العام ليمثله، ما أوجد فراغاً واضحاً، ولهذا الفراغ دخل حزب الليكود الذي هو في ظاهره حزب علماني، رغم أنه متواطئ كلياً مع كل أنظمة وقوانين الإكراه الديني، من باب الحفاظ على تحالفه السياسي مع الأحزاب الدينية، خاصة من المتدينين المترمّتين «الحريديم». وساعد اختراق الليكود للتيار الديني الصهيوني وجود ممثلين لذات التيار في الحزب وفي كتلته البرلمانية، وهي مجموعة في تمام مستمر.

وعلى مر السنين رأينا تعاطف قوة الليكود بين المتدينين الصهاينة، إذ تشكل المستوطنات التي ١٠٠٪ من المستوطنين فيها من هذا التيار، نموذجاً لنمط التصويت بينهم. ففي بحث «الخارطة السياسية في المستوطنات، ٢٠١٣-٢٠١٥» لبرهوم جرابيسي، الصادر عن مركز «مداره» للدراسات الإسرائيلية، رأينا أن الليكود حصل في انتخابات ٢٠١٣ على ١٢٪ من أصوات مستوطنات هذا التيار الديني، ورفع النسبة بعد عامين، في انتخابات ٢٠١٥، إلى ١٨٪، بمعنى أنه تجاوز زيادة ٥٠٪ بالنسبة المؤوية، و٦٤٪ في عدد الأصوات. وإذا حصل الليكود في المستوطنات على نسبة كهذه، فهذا يعني أنه حصل على نسبة أعلى من الحزب الديني الصهيوني خارج المستوطنات، حتى توصلنا إلى استنتاج حصول الليكود على ٣٨٪ من أصوات هذا

وحتى مصارعة نسبة الحسم للدخول إلى الكنيست مستقبلاً.

هذه المحاولة أجراها أكثر من مرة من يتولى حالياً وزارة الدفاع، نفتالي بينيت، حين ترأس حزب المفدال، تمهيدا لانتخابات ٢٠١٣، إذ استحضر شخصيات من خارج التيار الديني، وأولها شريكته السياسية أبيليت شاكيد، وحقق هذا الحزب مع تحالفه في تلك الانتخابات قوة كبيرة نسبياً، ١٢ مقعداً، وليبدأ الحديث عن تعاطف قوة هذا التحالف أكثر لاحقاً. ولكنه في الانتخابات التالية، في ٢٠١٥، خسر ثلث قوته، ومن بين الأسباب لهذه الضربة أن التحالف في ٢٠١٣ ركب أيضاً على موجة الاحتجاجات الشعبية ضد كلفة المعيشة في العام ٢٠١١، ورفع شعارات اقتصادية اجتماعية، انقلب عليها بعد الانتخابات.

وكرر بينيت المحاولة في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وخاض الانتخابات مع شاكيد بقائمة مستقلة، وكما ذكر من قبل، فإن هذه التجربة باءت بفشل ذريع، بعد أن لامس نسبة الحسم ولم يجتزها، وحرق بذلك ما يعادل ٤ مقاعد. ومن المفترض أنه بعد تشكيل الحكومة ومرور الوقت، ستبدأ أحزاب التيار الديني الصهيوني في البحث عن مخرج لورطتها، كي تتدارك احتمال تلاشيها كلياً عن الساحة السياسية.

تغطية خاصة

تأثير «كورونا» في الأمن القومي الإسرائيلي.. عرض عام لأبرز النقاشات والاستنتاجات

بقلم: **علي عامر (*)**

لا ينحصر أثر تفشّي وباء كورونا على صحة الأجساد البشرية فقط، بل يتعداها ليشكل تهديداً على الأمن القومي والأمن الاقتصادي لللدول المختلفة، بحيث قد يؤدي فشل الدولة في احتواء الوباء إلى انهيار كامل في النظام والاقتصاد.

في إسرائيل، تتصاعد النقاشات على المستوى الرسمي وعلى مستويات أخرى، حول أثر تفشّي الوباء على الأمن القومي الإسرائيلي.

تقدم هذه المقالة عرضاً لعدة دراسات وأبحاث استراتيجية إسرائيلية تفحص أثر تفشّي كورونا على الأمن القومي الإسرائيلي، وتنتهي بملخص تحليلي سريع.

ثلاثة مسارات

عقد معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، في ١٢ آذار الماضي، مؤتمراً بدون جمهور، تحت عنوان: «كورونا، الأمن القومي، الديمقراطية»، ودار مركز النقاش حول مستوى اللإيقين العالي عند صنّاع القرار، والفجوات الكبيرة في المعرفة والمعلومات حول طبيعة الفيروس وطرق انتشاره وآليات السيطرة عليه، والتحديات الناجمة عن وضع يسفل انتشار الشائعة والأخبار الكاذبة والاضطرابات ونظريات المؤامرة.

وقام المشاركون بتحليل عدّة مسارات محتملة، مع التأكيد أنّ أداء الدولة هو أحد العوامل الأساسية في ترجيح أحد هذه المسارات.

المسار المتفائل- دولة مع إنفلونزا: الإجراءات والتدابير لاحتواء الجائحة فعالة، العدوى لا تصيب إلا مئات ولا تقتل إلا عشرات، دخول الربيع والصيف وارتفاع درجات الحرارة كخيلان كبح الانتشار والأعراض. واستعادة العلاقات التجارية العالمية في الربيعين الثاني والثالث لهذا العام، واستعادة السياحة، مع انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي.

المسار المتشائم- دولة مريضة، جائحة طويلة لن تنتهي خلال الأشهر الستة القادمة، معظم الدول غير قادرة على احتواء العدوى. تباطؤ النمو في الاقتصاد الأمريكي أو نمو سنوي سالب، وهذا أكبر تهديد لإسرائيل، آثار مدمرة على الناتج القومي الإسرائيلي ونمو سنوي سالب.

المسار الأسود- دولة غير فعّالة: خروج المرض عن السيطرة، انهيار الخدمات العامة، تلاشي الثقة بالحكومة والسلطات، انهيار قدرات صمود الأمن القومي أمام التحديات الاستراتيجية، تعاطف الوجود الإيراني في العراق، تنامي قدرات حزب الله، تحافي نظام الأسد. كما عالجت مجموعة من الدراسات والمقالات، أثر تفشّي وباء كورونا على الأمن القومي الإسرائيلي على عدّة مستويات.

صراع القطاعات والمؤسسات.. دور الجيش

إسرائيل من أكثر الدول استعداداً وجاهزيةً للتعامل مع التهديدات العسكرية حتى تلك التي تطال الجبهة الداخلية، إلا أنّ التعاطي مع وباء صخي أمر مختلف تماماً، فهو تعامل مع تحديد مجهول، يشكّل تحدياً مضاعفاً، في ظل تراجع القطاع الصحي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، نتيجة التركيز على أولويات أخرى مثل الأمن القومي، وفي الأسبوع الثاني من الشهر الماضي، أثار جنرالات الجيش جدالات حادة حول قمتين أساسيتين: صيانة قدرات الجيش لتعادي الاضطراب لإغلاق وحدات كاملة مثل الطيران العسكري والبحرية ووحدات استخباراتية مختلفة، وتقديم الدعم والمساندة للنظام الصحي والمدني والشرطة، وعلى عكس التقارير الإعلامية لا تبرز عند الجيش إلى الآن ميول في تحفل أعباء الوباء، فهو لا يملك أية أفضلية على المنظمات المدنية مثل الصحة والشرطة في التعامل مع أزمة صحية، كما لا يملك فهماً حقيقياً لكيفية إدارة الأزمات المدنية، إلى الآن لم تظهر عند الجنرالات أية اهتمامات بغرض إدارة عسكرية للبلاد، حيث ينحصر دور الجيش بنظرم في تقديم الدعم والمساندة الثانوية للمؤسسة المدنية التي من المفترض أن تتحمل المسؤولية.

وكشفت أزمة كورونا عن تناقضات حادة بين القطاع الصحي الذي يطالب بغرض إجراءات أشد لحماية الصحة البشرية، وقطاع الاقتصاد الذي يرفض ذلك لحماية الاقتصاد، وظهرت ضعف الإمكانيات المادية الإسرائيلية للتعامل مع الوباء، في نقص الكادر الطبي، ووسائل الوقاية، ونقص منشآت الحجر وسيارات الإسعاف ووسائل الوقاية والمععدات الخاصة، ما يعيد للذاكرة عدّة حالات في العقود المنصرمين، حيث كشفت لجان التحقيق ما بعد الحرب عن ضعف الاستعداد القومي للتعامل مع الطوارئ، وعزى الوباء الأزمة المؤسساتية التي تضرب هيالك المؤسسات الإسرائيلية، فعلى سبيل المثال افترقت مديريةية الدبلوماسية العامة في مكتب رئيس الحكومة إلى مدير لعدة تزايد عن عام، ما أثر على نظام المعلومات والتواصل مع الناس، الذي يعبر سبباً رئيسياً لتدافع الناس في الأسواق مساء السبت ٢٠٢٠/٣/٢١، وإفراغ الرفوف من السلع الأساسية، ومن المعلوم أنّ التواصل مع الناس وتوجيه الخطابات الدورية هي من أهم الأولويات في حالات الطوارئ.

يرى البروفسور إفرام عنيار، مدير معهد القدس للاستراتيجيا والأمن، أنّ الجائحة أضفت الأمن القومي الإسرائيلي، إذ تعاني العديد من الوحدات في الجيش الآن قصوراً في القوّة البشرية، ولا يعتقد أنّ الانفصال بكورونا سيؤثر على التوجهات الإقليمية المعادية لإسرائيل، ويرى أنّ هذا الوباء حرب على إسرائيل يشبه من عدّة جهات حالة الحرب التي تستخدم فيها أسلحة بيولوجية وكيميائية، وتحاول المعلومات وطماننة الناس في حال تفشّي الوباء أكثر بتقديم وعود بتدخل الجيش الذي يملك منشآت ومرافق ومععدات كافية للتعامل مع أعداد كبيرة من المرضى، وخبرات إدارية وتنظيمية للتعامل مع حالة طوارئ ضخمة، إلاّ أنّه تأسس للتعامل مع الزلازل والهجمات الصاروخية وليس مع الوباء، حيث سيضعف تدخله حركة المؤسسات المدنية التي تواجه الوباء في الخطوط الأمامية، ناهيك عن النقص في القوّة البشرية الذي ستعانيه وحدات الجيش نتيجة إصابات الجنود والضباط بالفيروس وسياسات الحجر، وفي حال تفشّي الوباء ستأثر قدرات الجيش على الاستجابات السريعة والفعّالة، والتاريخ يقدم لنا عدّة أمثلة عن جيوش تفككت نتيجة الوباء، إلى اللحظة تم تنفيذ تغييرات جذية وهيكلية في مجموعة كبيرة من تدريبات الجيش الروتينية للتكيف مع الوباء، وخفّضت العمليات العسكرية في المناطق ذات الكثافة السكانية في الضفة الغربية، كما يمثّل

إجراء التباعد الاجتماعي مشكلة في آليات إدارة الحواجز والمعابر ونقاط التفشيت والتدريبات، ويؤثر على الروح القتالية للجيش ومثانة العلاقات الرفاقية بين عناصره. ويمثّل الوباء خطراً مالياً ويهدد تمويل الجيش بسبب التكاليف المباشرة وغير المباشرة على ميزانية الدولة، وفي حال استثمرت الحكومة مبالغ ضخمة لإحياء الاقتصاد بعد احتواء الوباء، ستتأثر ميزانيات الجيش وخطه طويلة المدى، خاصة خطة «القوّة الدفاعة» متعددة السنوات؛ لبناء الجيش، التي وضعها قائد قوأت الجيش في شباط الماضي، وهذا مع استمرار التحديات الاستراتيجية في البيئة الإقليمية المحيطة بإسرائيل، إذ لم يظهر أي أثر للوباء في تغيير نظرة المحيط المعادي لإسرائيل. فرغم النتائج الكارثية للوباء في إيران، إلاّ أنها تستمر في حملتها لطرد الولايات المتحدة من العراق، ومحاولة تامين طرق لوجستية لتوفير الدم للأسد وحزب الله، كما يستمر الأسد في الاستفادة من الدعم الاستراتيجي الروسي له، ومن جهة أخرى لم تتوقف حملة تركيا للسيطرة على ادلب السورية.

ولا يوجد مركز القدس للشؤون العامة بديلاً أمام إسرائيل إلاّ التركيز على الاستثمار العلمي في تطوير الاستجابات المتقدمة للفيروس، لتوكيد دورها كمرکز للأبحاث العلمية يخدم أمن الولايات المتحدة والغرب، كطريق وحيد لضمان التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي بعد جلاء أزمة كورونا.

الموقع الرسمي للجيش الإسرائيلي

خصمت واجهة الاستقبال الرئيسية على صفحة الجيش الإسرائيلي الرسمية il.idf.www، لإعلان عن دور الجيش في ظل حالة الطوارئ والتحوّلات في طريقة ودياكل عمله متسلسلة في مسار زمني، ففي التاسع والعشرين من آذار، يؤكّد الجيش دعمه للجهود القومية لمكافحة كورونا، ويطلق سلسلة من التدابير لتخفيض أثر الفيروس عليه وصيانة الاستعداد العملياتي له، وفي الثامن والعشرين، وضع ٣٩٦٧ جندياً في العزل، ٥٨ من الجنود سخضوا بالإصابة.

وتحت عنوان كيف يكافح الجيش انتشار كوفيد-١٩، يسرد الموقع مجموعة من السياسات التي يتبناها الجيش في ظل حالة الطوارئ، مثل منع جميع الجنود من السفر إلى الخارج لأغراض شخصية أو مهنية إلاّ لظروف استثنائية ومن خلال موافقة استثنائية، ووضع كل الجنود العائدين من الخارج في عزل لمدة ١٤ يوماً، وكل جندي يشبّته بتقاربه مع أحد المصابين يدخل العزل، وتحديد السقف الأعلى لاجتماعات الجيش بعشرة أفراد، والتجمّع في أماكن مغلقة بثلاثين فرداً، والتّجّع في الأماكن المفتوحة بمئة فرد، وطلب من الجنود الحفاظ على مسافة مترين من بعضهم كحد أدنى، ومنع المدنيين من دخول قواعد الجيش العسكرية، وكل الجنود الذين يخدمون في القواعد المغلقة أو وحدات القتال أو القواعد التدريبية يقفون في مواقعهم لمدة تمتد لشهر، أي جندي تقارب مع أحد المعزولين يمنع عليه دخول القواعد العسكرية الحساسة للأمن القومي، إلغاء كل فترات الاختبارات الأولية للجنود حتّى إشعار آخر. جميع الجنود يلتزمون بعدم استخدام المواصلات العامة، وسيقوم الجيش بتوفير وسائل مواصلات بديلة للعساكر، سيخدم الجنود في القواعد المفتوحة بحسب نظام المناوبة لتقليل فرص الاحتكاك، بعد نهاية يوم العمل يتم تعقيم كافة القواعد. إخلاء جميع المشتبه بمرضهم أو الذين يسجلون درجة حرارة ٣٧٫٥ أو أكثر، ينفذ الجيش دراسات تقديري وضع دورية، ويطوّر بروتوكولاته بالتنسيق مع وزارة الصحة وتوجيهاتها، ويقيد حركة الطاقم العسكري قدر الإمكان. يقدم الجيش الدعم والمساندة لوزارة الصحة بنقل المعدات الطبية اللازمة، إذ تم تعيين مئات الجنود من الوحدة العسكرية لمساندة المستشفيات لتقديم الدعم اللوجستي والمساندة الإدارية في عشرة مستشفيات مدنية، وسيساعد الجنود الاحتياط في مهام مثل إخلاء عنابر المستشفيات، وتكيف بديلة للحاجات مختلفة، إنشاء عنابر جديدة، ونقل المعدات الطبية، بناء على طلب الشرطة، قدم الجيش مئات الجنود للمساعدة في فرض الإغلاق على المدنيين،

وهو في هذه المهمة يتبع لتوجيهات الحكومة ووزارة الصحة، في ٢٦ آذار شدّد الجيش وشغلّ نظام مواصلات بديلا خاصا للعساكر في تواز مع تعليمات وزارة الصحة بالتعطيل التدريجي لنظام المواصلات العامة، وضمنان الجاهزية العملياتية، تم تشغيل ٢٦٠ حافلة تتحرّك بين القواعد على طول البلاد، من الأحد إلى الخميس من كل أسبوع. قبل ذلك بيومين كان الجيش قد افتتح مختبراً لفحص العساكر، قادراً على تنفيذ مئات الفحوص كل يوم تحت إدارة الوحدة الطبية في الجيش، وقام الجيش بعد تشخيص إصابة أحد العاملين هناك، وقامت الوحدات الطبية وتأهيل لاستيعاب ٢٦٠ مدنيا مؤذرا مؤخرًا من إيطاليا. وقبلها بيومين أرسلت القوأت الجوية وفداً من ١٦ عضواً لألمانيا لإعادة جنود كتائب بحرية مقاتلة إلى إسرائيل وجميعهم دخلوا العزل، وقبلها بيومين قامت كتائب مقاتلة من سرية البحث والإنقاذ بمساندة السلطات المحلية في إخلاء وتعقيم نزل في بلدة غديرا وظفت الوحدة ٨١ التابعة لإدارة الاستخبارات العسكرية، خبراتها التكنولوجية بتحويل منتج ترقيفي في أشكلون إلى منشأة طبية لمعالجة الجنود أصحاب الإصابات المعتدلة بكوفيد-١٩، ويتواصل المصابون مع الأطباء والمرضى من خلال تطبيق خاص، ويتاريخ ١٩ آذار، بالتنسيق مع وزارة الصحة والمستشفيات، والسطة الفلسطينية، فيدأ إدارة الاستخبارات العسكرية، خبراتها التكنولوجية للمساعدة في إيجاد حلول لبعض أكبر التحديات الطبية التي يفرضاها كوفيد-١٩.

نزح الغطاء عن الوحدة (٨١)

يسلط زاك دوفمان الضوء على التحولات الهيكلية والعقائدية في الوحدة ٨١ الأكثر السرية في الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية والمسؤولة عن تطوير تكنولوجيا المساندة لعمليات القتال، وتحت ضغط تفشّي الوباء، تم رفع غطاء السرية عن هذه الوحدة، في تحوّل كامل لهدف الوحدة من دعم العمليات العسكرية والحروب نحو بدل كل ما يلزم لمواجهة وباء كورونا كأكبر مشكلة تهدد العالم الآن، بحسب أحد كبار المسؤولين في الوحدة. فبعد أن أعلن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو حالة الطوارئ لمواجهة العدو الخفي، تم توظيف الأدوات الرقمية المعقدة لتتبع مسارات المصابين المحتملين، وهذه أول مرة تستخدم فيها هذه الأنظمة على المدنيين، ويرى نتنياهو أنّ هذا القرار يختلف عن كل القرارات الاستراتيجية منذ قيام الدولة، ستتاح الحلول التي سيطورها خبراء التكنولوجيا الفائقة في الوحدة على الشبكة العسكرية، كما ستساعد هذه الوحدة في تقديم حلول لبعض التحديات الطبية في ظل الأزمة بالاستناد على خبرات عسكرية سابقة، فقد أوكل إليها مهام تحويل أجهزة التنفس الصناعي المنزلي إلى أجهزة بكفاءة كاملة للاستخدام في المستشفيات، وتحديد وحدات التهوية المتعطلة في المستشفيات القابلة للإصلاح، وتقديم حلول لاحتواء تدفق الهواء في غرف المستشفيات لاحتواء انتشار الفيروس، وبالإستفادة من تكنولوجيا عزل جدران السائق عن الهواء والبيئة في المركبات العسكرية المخصصة لنقل مصابي الحرب، سيتم تجهيز ١٥٠ سيارة إسعاف بهذه التقنية، كما ترنو الوحدة إلى صناعة ١٠٠٠ كمامة طبية يومياً وتطوير برامج محوسبة للمستشفيات قادرة على تخزين وتحليل بيانات المرضى ونتائج الفحوصات.

السلطة الفلسطينية وعزّة

يتفق معهد دراسات الأمن القومي مع مركز القدس للشؤون العامة على أنّ الجائحة عززت التعاون والتنسيق الفلسطيني-الإسرائيلي، وأكدت ضرورة وجود سلطة فلسطينية قوية وفعّالة، لأن غيابها سيؤدي إلى انتشار المرض في إسرائيل، ومن جهة ثانية منع دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل يحدّر بانهايار اقتصادي فلسطيني في الضفّة كمقدمة لحالة فوضى، ما يحثّ إسرائيل على مزيد من التعاون مع السلطة الفلسطينية لمنع الانهيار والفوضى.

يرى «مركز القدس» أنّ القضية الفلسطينية وضعت جانباً وتعطل تطبيق خطة ترامب للسلام.

ورغم تصاعد التنسيق مع الفلسطينيين، من غير المرجح أن يثمر ذلك عن تغييرات جذرية في السياسة الفلسطينية والموقف من الصراع، وبالنسبة لغزّة، من المرجح في حال تفشّي الوباء أن تذهب «حماس» إلى توجيه الضغط الشعبي في غزّة ضد إسرائيل.

الوضع الإقليمي

يعتقد بعض الخبراء أنّ التركيز على كورونا قد حدّ من تصاعد الأخطار الإقليمية. فرغم الأعداد المنخفضة نسبياً للإصابات في منطقة الشرق الأوسط، باستثناء إيران، إلاّ أنّ الأعداد مرجحة للتصاعد بسبب اكتظاظ المدن، ووجود ملايين اللاجئين والنازحين. ويختلف معهد دراسات الأمن القومي ومركز القدس للشؤون العامة مع هذا الطرح المتفائل، فعلى الرغم من التغيرات المحتملة الناجمة عن تفشّي الوباء، إلاّ أن معظم لاعبي الشرق الأوسط يتعاملون معه على أنّه حالة مؤقتة فقط، بمجرد انتهائها سيستأنفون السعي خلف مصالحهم، ومن المستبعد أن تتغير توجهات السياسة المعادية لإسرائيل في البيئة الاستراتيجية المحيطة. فإيران الأكثر تضرراً من الوباء الذي ضربها وهي في أسوأ حالاتها- ظروف اقتصادية سلبية مترافقة مع نمو أزمة النفط وثقة منخفضة بالنظام والتعاطي غير الفعال مع الوباء الذي عتق أزمة الثقة بين الشعب والنظام، وهذه التعقيدات تأتي على أرضية أزمة نطف متصاعدة وفضانات طبيعية تتجتاح الدولة وأزمة الطائرة الأوكرانية. ومن جهة ثانية تساهم طبيعة تفشّي الوباء في حماية النظام الإيراني من الاحتجاجات الواسعة، هناك احتمال ولكن بسيط بأن تسرع إيران مشروعا النووي تحت غطاء الانشغال العالمي بكورونا، وعلى المدى البعيد، ربما تهرط إيران للنهاب إلى المفاوضات مع الولايات المتحدة من موقف أضعف وتحت سقف أقل، وذلك في ظل تعاطف الفشل المؤسساتاتي والنظامي والهيكلي الإيراني في إدارة أزمة الوباء وتبعاتها.

من جهة ثانية، أبرزت أزمة كورونا ضرورة تنسيق الجهود مع الدول التي أبرمت اتفاقيات سلام مع إسرائيل مثل الأردن ومصر والسلطة الفلسطينية، كما تمهد هذه الجائحة لمزيد من التطبيع مع الدول السنية.

الصعيد العالمي

يشكّل الوباء تهديداً لمبدأ العولمة، ما يعقّق المسؤولية الفردية لكل دولة على حدة في التعامل مع الوباء وإعاش الاقتصاد، ما يحدّر بتحوّلات هيكلية في طبيعة النظام العالمي. تنامي الصراع الصيني الأمريكي، والركود الاقتصادي المتوقع في أميركا وأثر كل ذلك على الانتخابات الأميركية في تهديد فرص ترامب، والخطط الأميركية الجديدة لتخفيض التواجد العسكري الأمريكي في الخارج وخاصة العراق، يفتح الطريق أمام إيران للوصول أكثر إلى حزب الله وسورية، وهذه التغيرات في وضع الولايات المتحدة كقوة عالمية واحتمال فشل ترامب في الانتخابات الرئاسية، تمثّل التهديدات الأخر على الأمن القومي الإسرائيلي.

تعليق

يجتاح الوباء إسرائيل في ظل تركيبة معقدة وغير مسبوقة من الأزمات السياسية الممتدة بعد انتخابات كنيست ثالثة بدون نتائج حاسمة، ونصف الناخبين يعادون نتنياهو ولا يقفون بنواياه، ناهيك عن العجز في الميزانية والتحديات الأمنية المعقدة، وساهمت الأزمة في مزيد من تعرية طبيعة الدولة، فمن جهة كشفت عن طبيعتها في البيئة الاستراتيجية الإقليمية، حيث ورغم تقاسم الأزمة التي تعدد صحة وسلامة وحياة الأفراد يحدث النقاش حول الأمن القومي الاستراتيجي وصيانته، كما يحاول الجيش الحفاظ على جاهزيته الحربية ترقباً لأية أخطار خارجية، وبالتالي لم يخرط بشكل أوسع في مهام مكافحة كورونا على الجبهة الداخلية، واتصرت تدخلاته على النشاطات المذكورة

(الغب)

أغلا، ومن جهة أخرى كشفت أزمة كورونا عن الطبيعة العنصرية التوسعية، من حيث التمييز بين فلسطيني الداخل واليهود فيما يتعلق بالتجهيزات والخدمات الصحية وتوزيع مراكز الفرز والفحص، والتمييز ضد العمال الفلسطينيين من الضفّة العاملين في الداخل من حيث الحقوق الاقتصادية والتعاطي معهم في ظل الوباء، والتمييز المشين ضد الأسرى الفلسطينيين مع وصول الوباء للسجون، ناهيك عن استمرار الاحتلال في التوسع الاستيطاني والاحتقادات وهدم المنازل والاعتقالات رغم تعاطف تفشي الجائحة.

على صعيد ثان، صنّف الموقع الرسمي لائتلاف Deep Knowledge Group (مجموعة المعرفة العميقة- ائتلاف لمجموعة من المنظمات التجارية غير الربحية، تنشط في مجال البحوث العلمية والاستثمار والتحليلات والإعلام والعمل الخيري) إسرائيل على أنّها «الدولة الأكثر أماناً في العالم». في حال افتراض موضوعية هذا الموقع في التصنيف، فإنه يقدم دليلاً على نجاح إسرائيل في إحراز أعلى تصنيف في العالم برغم كل التعقيدات الوجودية والهيكلية التي تميز بها ونجح النظام الإسرائيلي في تحويل الدولة إلى مختبر حي لمعالجة كورونا، عبر توظيف أحدث التقنيات والتكنولوجيا الفائقة، وبإظهار مرونة هيكلية ومؤسسية عالية في التكيف مع الوباء في فترة قصيرة، وهذا بزز مثلاً في التحوّل الجذري لوظيفة الوحدة ٨١، ومرونة الجيش في تغيير مرجعية بعض الوحدات التي عينت لمساندة الصخّة أو الشرطة. كما ووجه مركز حاييم شيبيا للابتكار نداءً إلى كل المبتكرين حول العالم يدعوهم لتقديم مقترحات مشاريع تتعلق بتطوير تقنيات لمعالجة كورونا، فيما يبدو تنفيذاً لوصية مركز القدس للفائقة والأمن الرقمي والتقنيات المتقدمة مثل التكولوجيا الفائقة والأمن الرقمي والتقنيات المتقدمة مثل الكثيف للموارد المالية والبشرية والتوظيف الأعلى للتكنولوجيا الفائقة والتقنيات المتقدمة لتطوير ابتكارات وتقنيات تساعد في علاج الوباء أو احتوائه، ولا بد من القول إن تطوير قطاع التكنولوجيا الفائقة والوحدية التي إقليم الفاعلة عالمياً في جهود مسارا أساسياً أحرزت فيه إسرائيل إنجازات متقدمة وما تزال، وهو مسار اقتصادي أساس لدولة ذات عدد سكان صغير نسبياً تقع في بيئة استراتيجية واسعة تعتبرها معادية، وهو المسار الذي جعلها الدولة الوحيدة في الإقليم الفاعلة عالمياً في جهود مكافحة الوباء والوحدية التي تشارك في التنافس العالمي المحموم لسبق في تطوير اللقاح.

(*) باحث من نابلس، خاص بـ«المشهد الإسرائيلي»

قائمة مراجع

Harel, Amos. 15 March, 2020. Coronavirus Presents Israel with Novel Threat to National Security. Haaretz. Inbar, Efraim. 25 March, 2020. Corona Impact on Israeli National Security. Jerusalem Institute for Strategy and Security.

Zak, Doffmen. 20 March, 2020. Coronavirus Fightback: Even Israeli’s Top Secret Unit 81 Has Just Broken Cover for COVID-19. Forbes.com. Brun, Itai & Gat, Yael. 17 March, 2020. The Corona Crisis and Israel National Security. INSS Insight No. 1274.

Brig.-Gen. (res.) Yossi Kuperwasser. 23 March, 2020. The Significance of the Corona Epidemic for Israel’s National Security. Jerusalem Center for Public Affairs. Yossi Kuperwasser is Director of the Project on Regional Middle East Developments at the Jerusalem Center. He was formerly Director General of the Israel Ministry of Strategic Affairs and head of the Research Division of IDF Military Intelligence.



(أرشيفية)

.. من تظاهرة داعية لمحاربة الجريمة في مجد الكروم.

تقرير جديد لمعهد أبحاث الكنيست:

ارتفاع دائم في عدد ضحايا جرائم القتل العرب مقابل انخفاض في عدد الضحايا اليهود!

الدورية تتجاهل المجتمع العربي كلياً. بعد صياغته بشكل إيجابي يكون عنوان هذه الحملات عادة إعادة المعدات، وليس إعادة السلاح. يساهم ربط هذه الحملات بالنشاط المجتمعي الإيجابي، في تقليص الأفكار النمطية كما يشجع على التعاون. تستمر هذه الحملات ما يقارب الشهر، في حين أن الحملة المخضمة للجمهور العربي استغرقت أسبوعاً واحداً فحسب.

وتضيف أنه يجب أخذ العامل الزمني بالحسبان لأنه مصيري جداً لِمالكي السلاح، متخذ القرار والجهات المجتمعية لخلق تأثير وضغط جماهيري. تستمر حملات إعادة السلاح في أستراليا والبرازيل شهراً كاملاً، وعليه فإن حملات إعادة السلاح التي تستغرق أسبوعاً واحداً فقط في إسرائيل، مصيرها الفشل. ولكن على ما يبدو فإن وزير الأمن الداخلي لِعِداد إردان، ليس معنياً إطلاقاً بإنجاح حملة جمع وإعادة السلاح. حيث قام بنشر فيلم قصير وُجّه من خلاله تحدياً للجمهور العربي قائلاً: «فلنر الآن إن كنتم معنيين حقاً بإعادة السلاح؟». يبدو أن هدف هذه الحملة ليس جمع السلاح، وإنما إثبات صحة ما قاله الوزير إردان، أن المجتمع العربي نيف بطبعه. أو لفرضنا أن هذه المقولة صحيحة، فكيف يفسر إردان وأتباعه خروج آلاف المتظاهرين العرب للشارع للتنديد بالعنف المتفشي؟ أقول لوزير الأمن الداخلي ولصناع القرار، يتألف المجتمع العربي ككل مجتمع آخر من قوى متباينة ومتعارفة، لذا فمن الأجدر تعزيز القوى الإيجابية.

بِحسب معطيات سابقة وردت في تقرير (سابق) لمراقب الدولة، فقد تطور العنف الحالي وانتشرت الأسلحة غير المرخصة تحديداً، خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. «كما أظهرت الأبحاث أن النساء العربيات بالذات شكلن غالبية ضحايا استعمال الأسلحة النارية، بالذات بعد عام ٢٠٠٧. وأذكر أن العنف المسلح ليس ثقافة دائمة، إنها عملية إجتماعية دينامية يستطيع المجتمع التراجع عنها بل ومكافحتها أيضاً. لجان الحكومة والوزير إردان في السنة الأخيرة بالذات إلى تسهيل شروط الحصول على تراخيص لحيازة السلاح، مما أدى إلى زيادة نسبة حاملي السلاح المرخص. هذا أيضاً وضع يمكن التراجع عنه. لا يمكن أن تكون الرسالة متناقضة إلى هذا الحد، من جهة سياسات تثير اقتناء السلاح بسهولة وأخرى تحاول أن تدعي جمعه يجب تغيير المنظور كله، لا الإبقاء عليه وتنفيذ خطوات عينية عشوائية تعزز استمراره.

كالتالي، هل سيتم طرح حلول تجيب عن حاجات الجمهور الفلسطيني خصوصيته؟»

تتوقف الكتابة عند دراسة أجرتها بالاشتراك مع ريبلا مزالي وميساء إرشيد في شهر كانون الثاني ٢٠١٩ (كنا) استعرضنا تفاصيلها باستفاضة هنا) تناولت أساليب علاج قضية السلاح غير المرخص. أبرز الاستنتاجات كانت أن الحد من كميات السلاح غير المرخص المنتشرة يوجب تبني توجهات واستراتيجيات وقائية وليس عقابية من قبل الدولة. لأن العقوبة تعالج المرحلة المرضية، أي مرحلة ما بعد ارتكاب مخالفة ما واستعمال السلاح غير المرخص. يستدل من الدراسات التجريبية أن للعقوبة تأثيراً هامشياً فقط فيما يتعلق بالردع والوقاية. وفقاً لتقرير مراقب الدولة بشأن هذا الموضوع، فإن تطبيق القانون من قبل الشرطة في هذا المجال غير فعال بتاتا. يتعين على الدولة بلورة سياسة شاملة للحد من ترخيص حيازة السلاح. كما عليها بالتعاون مع الجهات المجتمعية اتخاذ التدابير لجمع السلاح بالتزامن مع ضمان الحصانة من العقوبة الجنائية. تشير تجارب جمع السلاح في كل من أستراليا، البرازيل، جنوب أفريقيا، بريطانيا والأرجنتين، إلى أن حملات جمع السلاح كانت أداة رئيسية لتقليص انتشار السلاح غير المرخص.

مصدر السلاح غير المرخص الرئيسي في المجتمع العربي - سرقة وبيع الأسلحة التابعة للجيش

لكن تشير بن ننان إلى أنه كي تكون هذه الأداة ناجعة يجب أن تتوفر عدة شروط أساسية لضمان نجاحها: التوقيت، حيث يجب المبادرة لهذه الحملات خلال فترة جهوزية الوعي العام لها، أن تجري في إطار تشريع أو تغيير سياسات شامل، كما عليها أن تستمر فترة لا تقل عن ستة أشهر. ويجب أيضاً توفير شروط الحصانة من العقاب وتوفير محفزات مناسبة لتسليم السلاح. الأهم من كل ما ذكر أعلاه، يجب أن تتم هذه العملية بالتعاون والتواصل المكثف مع المجتمع المدني، مسؤوليه وقادته. وأتوه هنا أن جزءاً لا بأس به من هذه الشروط متوفر بإسرائيل بالوقت الراهن. إن حملات إعادة السلاح شائعة جداً في إسرائيل، تقول الكتابة، والتي تسترجع الدولة من خلالها معدات عسكرية مثل: القنابل اليدوية، البنادق والذخيرة الخفية. لكن ورغم أن «مصدر السلاح غير المرخص الرئيسي بالمجتمع العربي هو سرقة وبيع الأسلحة التابعة للجيش، فإن هذه الحملات

في حين ارتفع عدد الحالات التي كان فيها المشتبه فيه يهودياً بنسبة ٢٦٪.

ارتفاع معدل البطالة والأزمة الاقتصادية يؤدي لزيادة آثار العنف والجريمة

كان لافتاً ما كتبه قبل أيام «معهد دراسات الامن القومي» الإسرائيلي في وثيقة جديدة له تناولت وضع البلدات العربية في ظل انتشار وباء الكورونا. حين ربط بين الجريمة وبين سياسة الحكومة، ومما جاء في الوثيقة: «من الضروري إقرار موارد اقتصادية مخصصة للمجتمع العربي، بما في ذلك السكان البدو في الجنوب، الذين يعتمدون على السياحة. حوالي ٦٠٪ من العمال العرب هم موظفون يعملون خارج مجتمعاتهم، وجزء كبير منهم عاطل عن العمل بالفعل. من المرجح أن تعاني الشركات الصغيرة في المجتمعات العربية من انهيار ويجب ضمان الدعم المالي لها؛ من الضروري إنشاء آلية سريعة لإتمام الإجراءات والمعاملات مع مؤسسة التأمين الوطني للعمال الذين تم إرسالهم إلى البيت، حيث يمكن أن يؤدي ارتفاع معدل البطالة والأزمة الاقتصادية إلى تعميق الفقر وزيادة آثار العنف والجريمة.»

من المهم عدم ترك مسألة انتشار السلاح عاقلة في العموميات، لا من حيث توثيقها في الأبحاث ولا من حيث تغطيتها الصحافية. ففي مؤسسة تعرف كيف تراقب أية قطعة سلاح وأية حبة ذخيرة حين تضعها ضمن التعريفات الأمنية، يجب وضع علامة سؤال مشددة على تفشي السلاح كما يتفشى الوباء. وقد أصابت الحماية سمدار بن نتان، وهي مؤسسة - شريكة لأنتلاف «المسدس على طاولة المطبخ» الذي أقيم لمواجهة جرائم القتل ومحاولات القتل لنساء بأسلحة رسمية لعناصر أمن وحراسة. إذ كتبت في مقال مؤخرًا (هارتس) أن انفجار مشكلة السلاح غير المرخص في المجتمع العربي- الفلسطيني، «كانت مسألة وقت لا أكثر، لكننا أدركنا في أنتلاف مشروع «المسدس على طاولة المطبخ» وعبر التعاون المتواصل بين المنظمات النسوية الفلسطينية واليهودية، خطورة المسألة منذ عدة سنوات. فالمظاهرات الجماهيرية الحاشدة تدل على مدى صعوبة وتعميق المشكلة المذكورة. لكنها تبرهن أيضاً على استعداد المجتمع الفلسطيني ورغبته بالسعي لبذل كل جهد في سبيل حلها. لذا فالسؤال المطروح الآن على طاولة البحث

الضحايا (٤٤٪) بين العرب، في تمة هذا الفصل من التقرير تم تقديم بيانات حول الجرائم الجسدية التي تضمنت القاء زجاجات مولوتوف والتسبب بإصابة جسدية خطيرة واقتراف ٨٠٠٠ من المتهمين بجرائم السلاح - وهذا أخطر المعطيات - هم من المجتمع العربي (٩٦٩٩ ملأً بين ٢٠١٩-٢٠١٥)، حيث تم تسجيل ارتفاع دائم في عدد الملفات في المجتمع العربي طوال هذه الفترة، وقررت الأرقام الدومية من ١٦٤٥ ملأً العام ٢٠١٥ إلى ٢٢٠٥ ملفات العام ٢٠١٩، ولكن مقابل ذلك لم يسجل ارتفاع ملحوظ في نسبة جرائم السلاح في المجتمع اليهودي خلال هذه الفترة التي يتناولها التقرير.

• بلغت نسبة المتهمين بالاتجار بالمخدرات بين العرب ٢٨٪ وذلك من بين ٥٢٠٠٠ ملف فتحتها الشرطة بين الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩. ويؤنه التقرير أنه قد طرأ عموماً ارتفاع في عدد الملفات المتعلقة بالاتجار بالمخدرات سواء أكان ذلك في المجتمع العربي أم في المجتمع اليهودي، وذلك بنسبة إجمالية بلغت ٣٣٪-٢٤٪.

• أما فيما يتعلق بالاعتداءات على الأملاك - وهي جرائم معظمها يقع كجزء من ممارسات الإجماع المنظم للإبتراز أو التهديد أو الانتقام من دائنتين عاجزتين عن إرجاع ديون ورافضي دفع «خاوة» وما شابه - فقد تبين من التقرير أنه في الوقت الذي سجل فيه انخفاض لدى المجتمع اليهودي من حيث عدد ضحايا تلك الجرائم بين ٢٠١٥-٢٠١٩، فقد تم تسجيل ارتفاع جذي بنسبة ١٠٪ في المجتمع العربي. وهنا بلغ عدد ضحايا الاعتداءات على الأملاك في هذه الفترة ٩٤٠٠٠ ضحية عربية - ١٦٪ من مجمل عدد الضحايا؛ بينما بلغ عدد المتهمين العرب بالقيام بجرائم تتعلق بالأملاك ٧١٠٠٠ متهم - ٣٧٪ من مجمل عدد المتهمين.

• يشير التقرير خصوصاً إلى الارتفاع في عدد ضحايا جرائم إحراق الممتلكات في المجتمع العربي والذي بلغ حداً بعيداً بنسبة ٥٧٪، وبالأرقام، فقد ارتفع عدد ضحايا هذه الجرائم التي تعترف ضمن الممارسات المشار إليها أعلاه من ١٠٠٢ ضحية العام ٢٠١٥ إلى ١٥٦٨ ضحية العام ٢٠١٩. وبالأرقام الإجمالية بلغ عدد ضحايا جرائم إحراق الممتلكات - بيوت ومصالح ومعدات عمل ومرزوعات - بين ٢٠١٥-٢٠١٩ في الدولة ١٠٠٠ ضحية، وعدد المتهمين ٤٦٠٠ متهم. • وفقاً لتقرير معهد الكنيست ارتفع عدد حالات العنف المنزلي لدى العرب خلال الفترة التي يتناولها بنسبة ٢٦٪.

لم يحمل التقرير الأخير الصادر عن معهد الكنيست للأبحاث والمعلومات أي بشرى جديدة للمواطنين العرب، حين وجد متلاً وجود ارتفاع دائم في عدد ضحايا جرائم القتل في السنوات ٢٠١٥-٢٠١٩ هم من المجتمع العربي، بواقع ١١٩٨ ضحية، مقابل ٥٦٪ من المجتمع اليهودي (١٤٩٩ ضحية). وذلك بناء على الملفات الرسمية للشرطة.

هذا التقرير كما يقول معذوه ينشر لأول مرة بيانات المعلومات التي تضعها الشرطة الإسرائيلية وتتضمن معلومات عن المشتبه فيهم وعن الضحايا فيما يتعلق بالملفات التي فتحتها الشرطة بين الأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩. ويجدر التنويه أنه استمرراً وغوصاً أكثر في سياسة «غسيل الكلام» وعدم الإشارة للعرب باسمهم وتعريفهم وانتمائهم، لا تشير مصادر البيانات الواردة في التقرير إلى المواطنين العرب، بل إلى من تسميهم «السكان غير اليهود»، والمفارقة أن من سارع للانتباه والتنبيه إلى هذا هي مواقع محسوبة على الجيمين الإسرائيلي، ووجد أحدها من الضروري التشديد على أنه بالرغم من ذكر العرب صراحة فـ «بحسب المكتب المركزي للإحصاء، الغالبية العظمى من غير اليهود الذين يعيشون في إسرائيل هم من العرب» (القناة السابعة).

ويوم الأربعاء الفائت، الفاتح من نيسان، انعقد الاجتماع الأول للجنة البرلمانية الخاصة لمكافحة العنف والجريمة، البحث مظاهر العنف والجريمة في المجتمع العربي خاصة في ظل تفشي وباء كورونا، كما جاء في بيان للجنة، التي قاد اجتماعها رئيسها النائب عن القائمة المشتركة، د. منصور عباس. اللجنة ركزت على جزء واسع من المعطيات التي حملها التقرير، مشيرة إلى «وجود ارتفاع دائم في عدد ضحايا جرائم القتل في المجتمع العربي في هذه الفترة، مقابل انخفاض في عدد الضحايا اليهود» وتناولت كذلك الاعتداءات الجسدية وتلك المرتكبة ضد ممتلكات، على النحو التالي: • لم تكن هناك فروق بين نسبة المواطنين العرب واليهود فيما يتعلق بجرائم الاعتداء الجسدي إذ أظهر التقرير ذلك فيما يتعلق بإنشاء ١٥ عاماً فما فوق، بلغ عدد جرائم العنف في المجتمع العربي ١١٠٠-١٢٠٠ جريمة بين ٢٠١٥-٢٠١٩، مقابل ٣٠٠٠-٣٧٠٠ جريمة في المجتمع اليهودي. التقرير يفصل أساليب وأشكال الجرائم ضد الأشخاص، وتشمل التهديد والقتل والقتل الخطأ ومحاولة القتل والقتل. في ٢٠١٥-٢٠١٩، كان ٤٩٩ (٥٦٪) من ضحايا هذا الجرائم بين اليهود و١١٩٨

الوزير إردان اقتطع ٤٣٤ مليون شيكل من خطة لتوفير الأمن الشخصي للمواطنين العرب ولاحقاً راح ينسب الجريمة «إلى ثقافتهم»!

ليس فقط لإحباط سرقة الجيش الإسرائيلي ولكن أيضاً لمنع تهريب الأسلحة من الضفة الغربية وغزة والأردن. سبب آخر هو العصد الضئيل من لواحق الاتهام لمخالفات إطلاق النار، وهذا معناه الغياب التام للردع. وهي تذكر بوجود التوجه إلى خطوات غير أمنية فقط في سياسة مواجهة الجريمة، وتورد أقوال مراقب الدولة شابييرا عن أن الانحراف للجريمة وفي هذا يساهم بلا شك حقيقة أن الميزانية الممنوحة لطالب عربي ثانوي ديني أعلى بنسبة ٦٤٪ من تلك التي تعطى لطالب عربي ثانوي. لقد أعلن وزير التعليم رافي بيرتس عن وضع خطة طارئة لمكافحة العنف في التعليم العربي، ولكن لم تخصص للبرنامج سوى ٥ ملايين شيكل. المشكلة تتفاقم بعد المدرسة الثانوية مع نسبة عالية من الشباب العرب غير العاملين وهو ما يشكل مرتعاً للجرائم. وهناك ظاهرة أخرى تفاقم الجريمة وهي صعوبة الحصول على ائتمان وقروض من البنوك التي تجبر أصحاب الأعمال العرب على اللجوء إلى «السوق الرمادية» والحصول على قروض عالية الفائدة من منظمات بعضها إجرامية.

جاد - يقول الكاتب. في السياق نفسه، فإن هذا الوزير، لِعِداد إردان، كان سارع لإجراء «مداولة طارئة مع اللجنة الوزارية لمحاربة العنف برئاسته وذلك من أجل وضع برنامج حكومي شامل لمحاربة الجريمة الزراعية»، كما أعلنت الوزارة على موقعها. ودعا إلى الاجتماع كلا من وزير العدل، وزير الزراعة، نائب وزير المالية وممثلين عن الشرطة، وجهاز «الشبابك»، وعن المزارعين. دافعه القوي لذلك كان إمكانية استغلال هذه الجرائم تحديداً لأغراض دعائية قومية. فقد قال: «إن محاربة الجريمة الزراعية ترتفع درجة، فهذه حرب على الصهيونية وعلى البلاد ونحن سوف نستعمل أدوات جديدة قوية من أجل المحافظة على جمهور المزارعين». ووجه الوزير الشرطة وحرس الحدود، لتخصيص قوات مهمة وموارد إضافية وإقامة هيئة تكنولوجية وتركيب كاميرات وبوابات في المجالس الإقليمية التي تساعد في معالجة الظاهرة «على ضوء الاعتراف أن جزءاً من عناصر الجريمة الزراعية يأتي من مناطق السلطة الفلسطينية»!

الحلول ليست أمنية فقط
إن أحد أسباب زيادة الأسلحة غير المرخصة في المجتمع العربي بحسب «كالكاليست»، هو ضعف التعاون بين الشرطة والجيش الإسرائيلي. وتقول «إن مثل هذا التعاون ضروري

يؤكد هذا التحقيق الصحافي أنه على الرغم من إضافات الميزانية ومراكز الشرطة والأجهزة، فإن الأسباب التي تمنع تراجع الجريمة في المجتمع العربي لا يزال الشح الحاد في الموارد، والذي يتفاقم على امتداد سنوات عديدة من الإهمال. خلال فترة الحكومة الأخيرة، حتى لو تم اتخاذ قرارات بتخصيص موارد للمجتمع العربي مع التركيز على الأمن الشخصي، فقد حرص إردان نفسه على ألا يصل ثلث الاموال المخصصة لتعزيز الأمن في المجتمع العربي إلى وجهته. وقد كشف مراقب الدولة السابق يوسف شابييرا في تقريره عن نظام مشتريات الشرطة من آذار ٢٠١٨ أن إردان حوّل ٣٤؛ مليون شيكل من أهدافها الأصلية إلى أسباب أخرى. وتم اقتطاع معظم الأموال من خطة الأمن الشخصي المخصصة للمجتمع العربي. ولاقته هذه الخطة نقداً في أوساط الشرطة نفسها، إذ قال مفتش الشرطة حينذاك روني الشيوخ خلال حديثه في الكنيست في تشرين الأول ٢٠١٨ عن الجريمة في المجتمع العربي: «أنا قلق بشأن المستقبل: لن نقتطع ٤٠٠ مليون فقط في ٢٠١٨، بل إن ٢٠١٩ لا يبدو جيداً، و٢٠٢٠-٢٠٢١ يلفهما الغموض تماماً، وبالأرقام: كان ينبغي أن يخصص لمحاربة الجريمة في المجتمع العربي ١٣ مليار شيكل خلال السنوات الأربع الأخيرة للحرب ضد الجريمة، لكنه في الواقع حصل على ٩٠٠ مليون شيكل فقط. هذا بالتأكيد لا يشير إلى نهج

المخطط لها. علاوة على ذلك، في العام ٢٠١٨، تم تخصيص مئات الملايين من الشواكل لخطة لزيادة الأمن الشخصي في هذا القطاع. وفقاً للعديد من الأبحاث فإن معدل ضحايا القتل في المجتمع العربي أعلى بخمس مرات من المجتمع اليهودي ٥٧٪ من المتهمين بالقتل كانوا «من غير اليهود». وهذا، يكتب إيلان، يؤدي إلى استنتاج لا مفر منه أن الاستثمار غير كاف، ولا يصل إلى الأمان اللازمة وقبل كل شيء - ليس كافياً إعطاء المال، بل تحتاج الحكومة والشرطة إلى صياغة سياسات وإبداء رغبة حقيقية في حل المشاكل في المجتمع العربي، وهي رغبة ستعكس في إجراءات مقترنة بتخصيص الموارد. ويشير الكاتب إلى أن موجة الاحتجاجات التي قام بها الجمهور العربي ضد العنف والجريمة داخله، كانت غير عادية في اختراق الأجندة العامة في إسرائيل. في المقابل، قال وزير الأمن الداخلي لِعِداد إردان إن أسباب العنف كانت «ثقافية»، الأمر الذي أثار الاحتجاجات أكثر. وهو يقول: ليست تصريحات إردان وحدها هي التي يمكن أن تضر بثقة الجمهور العربي بالشرطة. فقرار موشي كوهين القائم بأعمال المفتش العام للشرطة تشفييل ما يسمى «حرس الحدود» في المجتمع العربي ضد الجريمة، «سيعزز بشكل أكبر صورة الشرطة كجسم يعمل لأهداف قومية»، على حد وصف الصحافي.

في استمرار لسياسة التنصل من المسؤولية، ومراكمة الذرائع، زعمت وزارة الأمن الداخلي الإسرائيلية في ردها على تقرير معهد أبحاث الكنيست، أنه خلال سنوات تنفيذ الخطة رقم ١٤٠٢ للعام ٢٠١٦، تم تقليص ميزانية الشرطة الإسرائيلية بشكل كبير ولهذا السبب كانت هناك فجوات بين الخطة والتنفيذ، سواء في بناء مراكز الشرطة أو في الموارد البشرية؛ ولكن الصورة ليست بمثل هذه الضوئية التي تحاول الشرطة ووزارتها ووزيرها نسجها لنفسهم. كتب الصحافي شاحر إيلان في تحقيق نشرته الصحيفة الاقتصادية «كالكاليست»، أواخر العام الماضي أن ثلث ميزانية مكافحة الجريمة والعنف في المجتمع العربي، قد اُخفي. وهو يقول إن حالة الصورة ليست بمثل هذه الضوئية العربي لا تتحسن على الرغم من الجهود الخاصة التي تبذلها الحكومة لمعالجة هذه القضية. على سبيل المثال، في السنوات الأربع الماضية، أضافت وزارة الأمن الداخلي ٣٣٦ مليون شيكل جديد إلى قاعدة الميزانية للتعامل مع الجريمة في المجتمع العربي، بالإضافة إلى أموال إضافية يبلغ مجموعها أكثر من ٢٠٠ مليون شيكل للشرطة. ويصف كيف أنه بهذه الأموال والميزانيات الخاصة، تم إنشاء ٧ مراكز شرطة جديدة في بلدات عربية وإضافة ٢٠ عنصر شرطة عربي. ولكن مراكز الشرطة السبعة الجديدة التي تم إنشاؤها هي نحو نصف المراكز الخمسة عشر

